الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية: العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية

قسم: العلوم الإنسانية

تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية

عنوان المذكرة:

من أساليب تثبيت الاحتلال الفرنسي في الجزائر: الإبادات الجماعية والتشريعات التعسفية أنموذجاً (1945 – 1830)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المقاومة والحركة الوطنية

من إعداد الطالبتين:

- سارة بوناموس
- فاطمة منيصر

تحت إشراف:

أ. محمد رحاي

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
سعيد شريدي	جامعة 20أوت1955 سكيكدة	رئيسا
محمد رحاي	جامعة 20أوت1955 سكيكدة	مشرفاً ومقررا
عبد القادر تيش تيش	جامعة 20أوت1955 سكيكدة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 1443-1444هـ- 2022-2023م

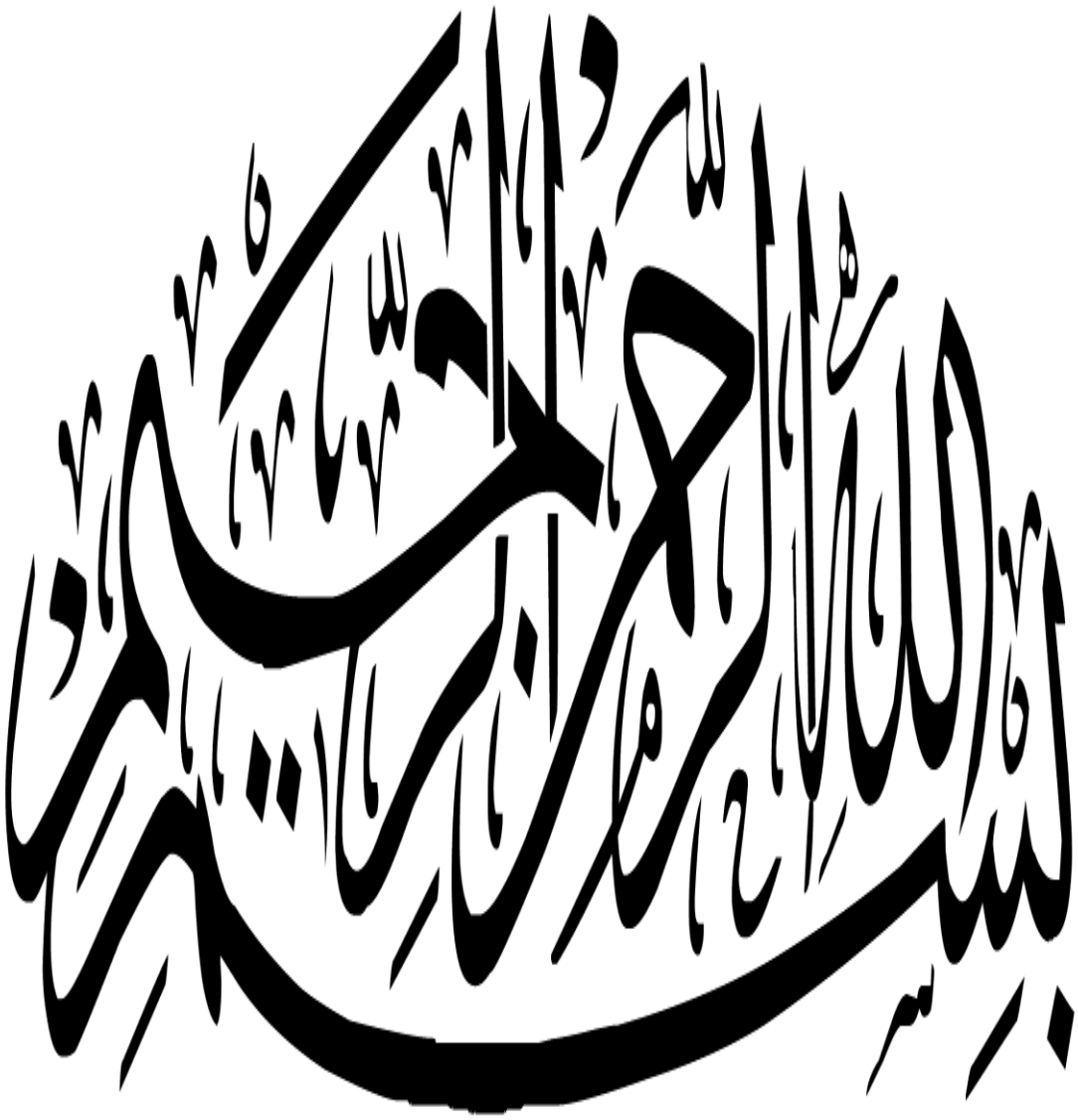
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الشكر في المقام الأوّل والأخير لله عز وجل الذي أعاننا على إتمام هذا العمل.

واعترافاً بالجميل لا يسعنا إلاّ أن نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف "رحاي محمد" لقبوله الإشراف على هذا العمل والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته، فكان نعم المرشد.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذة قسم التاريخ الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي.

إلى أعضاء اللجنة الموقرة الذين قبلوا الإشراف على مناقشة هذه المذكرة.

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

إهداء

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله".

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم.

إلى الذين زرعوا بذرة الحرية وسقوها بدمائهم شهداء الثورة الجزائرية.

أهدي هذا العمل إلى الوالدين بارك الله فيهما وأطال في عمرهما، وأدامهما بالصحة والعافية إن شاء الله.

إلى جميع أسرتي، الإخوة والأخوات سدد الله خطاهم، والذي أخص بالذكر أخي الغالي كريم.

إلى روح جدي الطاهرة الزكية رحمة الله عليه.

إلى زوجي الغالي "صالح" الذي دعمني وساندي طيلة مشواري الدراسي.

إلى أساتذتي الأجلاء عرفاناً للأولين وتقديراً للآخرين.

إلى كل زملائي في مشواري الدراسي.

إلى هؤلاء أهدي عملي المتواضع.

فاطمة منيصر

إهداء

إلى الذين زرعوا بذرة الحرية وسقوها بدمائهم شهداء الثورة الجزائرية.

إلى التي بين يديها كبرت، وفي دفء قلبها احتميت، إلى أمي الغالية، إلى المنبع الصافي الذي لا تصفه الكلمات، إلى أمي التي أنجبتني إلى هذه الدنيا.

إلى أبي الذي علمني درب الحياة ووجهني صوب النجاح، والذي يستحق الثناء على تربيتي، أبي الغالي.

حفظهما الله وأطال في عمرهما.

إلى من هم أقرب إلى قلبي أخواتي (رشيدة، نصيرة، كمال ،مخلوف).

وإلى جميع الأقارب صغيراً وكبيراً.

والى جميع الأصدقاء واخص بالدكر (خولة، شيماء، رميسة)

وفي الأخير أرجو من الله أن يجعل عملي هذا نافعاً يستفيد منه جميع الطلبة.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

سارة بوناموس

مقدمة

مقدمة:

لقد مارس الاستعمار الفرنسي في الجزائر منذ بداية الاحتلال العديد من الجرائم على اختلاف أنواعها في حق الشعب الجزائري، وتعد جريمة الإبادة الجماعية من أخطر الجرائم ضد الإنسانية، ولم يتوقف الجيش الفرنسي عن الإبادة فقط لتثبيت الاحتلال وتجريد الشعب الجزائري من مقوماته بل وضع أيضاً مجموعة من القوانين والمراسيم التعسفية التي نتجت عنها العديد من التغييرات والتحولات في الجزائر خلال القرن التاسع عشر ميلادي، وقد ظهر ذلك منذ احتلالها للجزائر.

حيث انتهجت فرنسا سياسة استعمارية بغيضة متعددة الجوانب، كانت تهدف في النهاية إلى استعباد الشعب الجزائري ونهب خيراته ومحو مقوماته الشخصية والحضارية، فمنذ الأيام الأولى للاحتلال انكشفت النوايا العدوانية لجيش الاحتلال الفرنسي بالجزائر، وذلك من خلال الاعتداءات الإجرامية على أرواح الجزائريين وممتلكاتهم.

فمارست أبشع الجرائم بمختلف الوسائل كجريمة الإبادة الجماعية وسن مجموعة من القوانين العقابية التعسفية وفرضها على الجزائريين، فجرائم الاستعمار الفرنسي بالجزائر منذ بداية الاحتلال والى غاية الاستقلال أي مدة قرن وثلث هي جرائم ضد الإنسانية، فعمليات الإبادة الجماعية ضد القبائل وعشائر بأكملها دون تمييز، حيث قامت بمختلف الأفعال المنافية لكل الاتفاقيات والمواثيق الدولية ولم تقتصر سياستها على ارتكاب الجرائم ضد الأشخاص والممتلكات بل وصلت حتى البيئة والحيوان وتعدتها إلى محاولة طمس الثقافة والهوية الجزائرية.

إلاّ أنّنا سنركز في هذا البحث الموسوم ب:"من أساليب تثبيت الاحتلال الفرنسي في الجزائر: الابادات الجماعية والتشريعات التعسفية انموذجا"(1830-1945).

على نوع من أنواع الجرائم الفرنسية وهي جريمة الإبادة الجماعية التي تعتبر من أشد وأخطر الجرائم التي تعرض لها الشعب الجزائري، بالإضافة إلى التشريعات التعسفية التي أصدرتها السلطات الاستعمارية الفرنسية، وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يسلط الضوء على التجاوزات الاستعمارية الفرنسية على مستوى الإبادة الجماعية للسكان الجزائريين وكذا القوانين التعسفية الظالمة، وكان

الإطار الزمني لموضوعنا محصورا بين سنتي 1830-1945، أي منذ الاحتلال الفرنسي إلى غاية أحداث 8 ماي 1945 والجرائم الفرنسية أثناءها.

1. أسباب اختيار الموضوع:

يعود اهتمامنا إلى دراسة موضوع "أساليب تثبيت الاحتلال الفرنسي في الجزائر الإبادة الجماعية والتشريعات التعسفية أنموذجا" إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعيه نذكرها في:

أ. الأسباب الذاتية:

نحن أبناء الجزائر وننتمي إليها وموضوعنا هذا يستهدف كشف التجاوزات الفرنسية والضحايا الجزائريين، بالإضافة إلى رغبتنا في التعمق أكثر في الموضوع كونه يفرض نفسه على كل طالب يستهويه البحث العلمي، وكذلك توجيهاً من الأستاذ المشرف الذي شجعنا على العمل على هذا الموضوع ودراسته فقد كان ذلك حافزاً قوياً للدراسة والبحث حول هذا الموضوع.

ب. الأسباب الموضوعية:

- المساهمة في إثراء المجهود العلمي والتاريخي من خلال البحث في تاريخ الجرائم الفرنسية في الجزائر من خلال التركيز على دراسة بعض النماذج عن الإبادات الجماعية الفرنسية ضد سكان المناطق والقبائل الجزائرية.
- التعرف على أبرز القوانين التعسفية التي صدرت في حق الشعب الجزائري وذلك بالرجوع إلى المصادر والمراجع ومختلف الوثائق التاريخية.

2. إشكالية الموضوع:

ترتكز إشكالية هذه الدراسة حول جرائم الاستعمال الفرنسي في الجزائر من إبادة جماعية وتشريعات تعسفية، وكانت معاناة الجزائريين بذلك تزداد يوما بعد يوم من جراء هذه الجرائم، وفي ظل هذه المعاناة يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى اسهمت الإبادات الجماعية والقوانين التعسفية الفرنسية في الجزائر خلال القرن 19 في محاولة تثبيت الاحتلال الفرنسي في الجزائر؟

وعليه يندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- ما هي أسباب الحملة الفرنسية على الجزائر؟ وما هو سير الحملة الفرنسية على الجزائر؟ وكيف كانت نتائج الحملة الفرنسية على الجزائر عام 1830؟
- ما هي الإبادة الجماعية؟ وفيما تمثلت أشكال الإبادة الجماعية الواقعة على الجزائر ما بين 1830- 1945م؟
- ما هي أهم التشريعات التعسفية الفرنسية في الجزائر؟ وفيما تمثلت انعكاساتها على الوضع الداخلي للمجتمع الجزائري؟

3. خطة البحث:

إنّ خطة البحث التي اتبعناها لمعالجة موضوع هذه الدراسة تتكون من مقدمة وثلاثة فصول مقسمة إلى مباحث وخاتمة كما يلي:

الفصل الأوّل أدرجناه تحت عنوان الحملة الفرنسية على الجزائر 1830، وينقسم إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأوّل بخصوص أسباب الحملة الفرنسية على الجزائر السياسية، العسكرية ، الاقتصادية والدينية ، المبحث الثاني كان حول سير الحملة الفرنسية على الجزائر، أمّا المبحث الثالث فكان تحت عنوان نتائج الحملة الفرنسية على الجزائر السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والبشرية، الدينية والثقافية، بينما الفصل الثاني كان تحت عنوان الإبادات الجماعية الفرنسية في

الجزائر 1830 – 1945، وقد تطرقنا فيه إلى تعريف الإبادة الجماعية في المبحث الأول ،والمبحث الثاني ادرجنا فيه أربعة نماذج عن هذه الإبادات الجماعية في الشمال الجزائري ،وهي إبادة سكان منطقة البليدة سنة 1830 وإبادة سكان قبيلة العوفية (الحراش) سنة 1832، ثم إبادة عاصمة الأمير عبد القادر 1843، ثم إبادة قبيلة بني صبيح1844 ،ثم إبادة سكان قبيلة أولاد رياح بمستغانم سنة 1845، لنتناول بعدها المبحث الثالث الدي تناولنا فيه عن امثلة جرائم الإبادة الجماعية الفرنسية في حق الجزائريين في الجنوب الجزائري كابادة واحة الزعاطشة 1849 و إبادة الاغواط 1852 ومجازر 8ماي 1945.والفصل الثالث جاء تحت عنوان التشريعات التعسفية الفرنسية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري فالمبحث الأوّل كان تحت عنوان تعريف التشريعات التعسفية، والمبحث الثاني أدرجناه تحت عنوان نماذج عن التشريعات الفرنسية التعسفية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، حيث تطرقنا فيه إلى مجموعة من القوانين نذكرها قانون 22 أفريل 1863، وقانون 14 جويلية 1865، وقانون كريميو 24 أكتوبر 1870، وقانون الأهالي 1871، وقانون وارني 26 جويلية 1873، والمبحث الثالث والأخير كان حول انعكاسات القوانين التعسفية على الوضع الداخلي للمجتمع الجزائري وأنهيناه بخاتمة ضمت نتائج البحث.

4. الدراسات السابقة:

اعتمدنا في بحثنا على مجموعة من المصادر والمراجع التي ساهمت في إثراء الموضوع ونذكر منها مصدر هام وهو شارل أندري جوليان تحت عنوان تاريخ الجزائر المعاصر، وقد أفادنا في الفصل الثالث في المبحث الثاني في قانون كريميو 24 أكتوبر 1870، بالإضافة إلى مصدر حمدان بن عثمان خوجة في كتابه المرآة، وقد أفادنا في الفصل الثاني في المبحث الثاني في إبادة سكان منطقه البليدة 1830م.

وقد اعتمدنا أيضاً على مجموعة من المراجع أهمها الحركة الوطنية الجزائرية الجزء الاول والجزء الثاني لأبو القاسم سعد الله، وقد أفادونا في الفصل الأول في الأسباب الخارجية للحملة الفرنسية على الجزائر، وكذلك في الفصل الثالث في المبحث الثاني في قانون الأهالي 1871.

وأيضاً مرجع بوعزة بوضرساية وآخرون: الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م، وقد أفادنا في الفصل الثاني وكذلك في قانون وارني 26 جويلية 1873م، بالإضافة إلى مجموعة من المراجع باللغة الفرنسية ومجموعة من المقالات والجرائد نذكر منها جريدة البصائر.

5. المناهج المتبعة:

وقد اعتمدنا للإجابة على هذه الإشكالية التي تتمحور حول العديد من التساؤلات الفرعية على المنهج التاريخي الذي يعتمد على الوصف والتحليل ووصف الأحداث والوقائع ثم تحليلها و تفسيرها.

6. صعوبات الموضوع:

بالنسبة للصعوبات والعراقيل التي واجهتنا في معالجة هذا الموضوع أولا موضوع الإبادة الجماعية والتشريعات التعسفية موضوع واسع ومتشعب، وكذلك من المشاكل التي صادفتنا صعوبة الحصول على المصادر التي تخدم الموضوع، وقلة الدراسات العلمية الأكاديمية المتخصصة في دراسة جرائم الإبادة الجماعية الفرنسية في الجزائر في القرن 19، بالإضافة إلى أنّ الكتاب والمؤرخين الجزائريين اهتموا بدراسة الجرائم الفرنسية في القرن العشرين وأهملوا الجرائم التي وقعت في القرن التاسع عشر وبالرغم من هذه الصعوبات فقد تمكنا من التغلب عليها بفضل الله وعونه، ونأمل أن نكون قد وفينا ولو بقدر قليل حقه.

الفصل الأوّل: الحملة الفرنسية على الجزائر 1830

تمهيد

المبحث الأوّل: أسباب الحملة الفرنسية على الجزائر

المبحث الثاني: سير الحملة الفرنسية على الجزائر

المبحث الثالث:نتائج الحملة الفرنسية على الجزائر

خلاصة الفصل

تمهيد:

تعددت الدول الطامعة في احتلال الجزائر، فبدت الأطماع البريطانية بالظهور بشكل واضح منذ بداية تأسيس الشركة الملكية الإفريقية الفرنسية في الجزائر في ميناء القالة وعنابة، فشنت بريطانيا حملتها المشهورة "حملة إكسموت" عام ألف وثمانمائة وستة عشر ميلادية، وفي ذات الفترة أصدر نابليون بونابرت أوامر وتكليف المهندس الفرنسي بوتان بتقديم دراسة مفصلة بشكل كامل حول الساحل الجزائري، وتحديد أفضل نقاطه ومواقعه لتسيير الجيوش وإنزالها في تلك المواقع من أجل الاحتلال.

المبحث الأوّل: أسباب الحملة الفرنسية على الجزائر

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى الاحتلال الفرنسي على الجزائر:

المطلب الأوّل: الأسباب السياسية

تمثلت في الأوضاع الداخلية لايالة الجزائر التي كانت قائمة على الصراع على الحكم والتنافس من أجل كسب الأموال والثروات، هو الذي طغى على السياسة التي كان يسلكها بعض الحكام الأتراك بالإيالة، الأمر الذي جعل أوروبا تتحالف للقضاء على حكومتهم. [1]

أمّا أبناء الجزائر فقد كانوا يعيشون في عزلة تامة ولم تكن لهم مسؤولية في السلطة، ولذلك لم يكن لديهم حماس أو رغبة للوقوف بجانب الداي والدفاع عن نفوذه وسلطته من الانهيار. [2]

فمنذ سنة 1791 أخذت البلاد تسير نحو التدهور واهتز نظام الحكم وكثرت الاغتيالات وانتشرت الفوضى الناتجة عن تجاوزات الحكام الأتراك وعن عزل البايات.[3]

كانت الظروف التي تعيشها فرنسا بعد انهيار الإمبراطورية ورجوع النظام الملكي ومجيء الملك شارل العاشر سنة 1824، الذي ارتكب أخطاء سياسية عديدة أدت إلى ظهور أزمات سياسية خطيرة، تمثلت في الصراع الحاد الذي نشب بين السلطة الحاكمة والليبراليين الذين سببوا مشاكل لشارل العاشر، وكادوا أن يطيحوا به، واتخذ شارل العاشر من الحملة العسكرية ضد الجزائر وسيلة حل مشاكله السياسية الداخلية. [4]

---

[1] صالح فركوس، الحاج أحمد باي قسنطينة (1826 . 1850)، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، الجزائر، 1993، ص 12.

[2] محمد عيساوي ونبيل شريخي، **الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830 . 1871)**، مؤسسة شطيبي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 11.

[3] صالح فركوس، الحاج أحمد باي قسنطينة (1826 . 1850)، مرجع سابق، ص ص 13 ـ 17.

[4] عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830 – 1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، الجزائر، د.س.ط، ص 49.

المطلب الثاني: الأسباب العسكرية

تمثلت في أنّ السواحل الجزائرية لم تكن محصنة في كثير من نقاطها الإستراتيجية، إذ كان بالإمكان أن ينزل العدو في أي مكان، ولكن بعد دراسة السواحل الجزائرية عن طريق الجاسوس النقيب "بوتان Butane" الذي قدم للجزائر عام 1808 لمعاينة الميناء الذي يتم فيه الإنزال البحري، ووقع الاختيار على شاطئ سيدي فرج الذي لم تكن له أية حامية تركية. [1]

بالإضافة إلى عدم إعطاء حكومة الداي حسين الأهمية لتكوين جيش جزائري بأتم معنى الكلمة وتدريبه على فن القتال، ولهذا لم يصطدم الفرنسيون بجيش حقيقي يقاومهم ويردهم على أعقابهم، كما أنّ الدولة العثمانية والجزائر لم تواكب ما يجري في أوروبا من تحولات وتطور في الصنائع بظهور الثورة الصناعية.

ضف إلى ذلك انهزام الجيش الفرنسي في أوروبا وفشله في احتلال مصر واحتلال والانسحاب منها تحت ضربات القوات الإنجليزية سنة 1801. [2]

المطلب الثالث: الأسباب الإقتصادية

كانت الوضعية الإقتصادية للجزائر مأساوية بسبب دخول طبقة من الدخلاء غالبيتها من الجالية اليهودية التي تكونت لها ثروات ضخمة عن طريق ممارسة الربا والسمسرة على حساب أموال الدولة الجزائرية، فنما غضب السكان وسخطهم على تلك الحالة، واندلعت ثورات انتقامية متتالية في سنوات 1801، 1802، 1805، 1815. [3]

---

[1] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1997، ص 90.

[2] صالح بن النبيلي فركوس، **تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة (1830 – 1962)**، دار العلوم للنشر والتوزيع، د.ط، الجزائر، 2012، ص 9.

[3] صالح فركوس، مرجع سابق، ص 14.

وكانت الأطماع الإقتصادية تحول حول خزينة الجزائر التي سمعوا بثرائها، وكذلك الرغبة الشديدة لكبار الفرنسيين والحكومة الفرنسية في امتلاك أراض جديدة تعوضهم عما فقدوه أثناء الثورة.[1]

ومّما ورد في تقرير وزير الحرب الفرنسي الجنرال كليرمون تونير إلى شارل العاشر في سبتمبر1827: "... توجد مراسي عديدة على السواحل الجزائرية الطويلة التي يعتبر الاستيلاء عليها مفيدًا لفرنسا، وتحوي أراضي الجزائر مناجم غنية بالحديد والرصاص، وتزخر بكميات هائلة من الملح والبارود، كما توجد في سواحلها ملاحات غنية، وإلى جانب كل هذه الثروات توجد الكنوز المكدسة في قصر الداي، وتفوق قيمتها 150 مليون فرنك.." [2]

من خلال هذا التقرير يمكن القول أنّ الجزائر تملك ثروات ضخمة لذلك كانت محل للأطماع الخارجية.

وقد صرح الجنرال بيجو Bijou أمام البرلمان الفرنسي عام 1830 بما يلي: "أينما وجدت المياه الصالحة والأرض الخصبة يجب إقامة المعمرين بدون استفسار من أصحاب الأراضي هذه".

المطلب الرابع: الأسباب الدينية

تعتبر فرنسا في بداية القرن التاسع عشر الميلادي من أخطر الدول الأوروبية تعصباً للديانة المسيحية. [3]

وقد كان الصراع الذي كان قائماً بين الدولة المسيحية الأوروبية والدولة العثمانية الإسلامية قد انعكس على الجزائر لأنّ الأسطول الجزائري القوي يعتبر في نظر الدول المسيحية الأوروبية عبارة

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية **(1830 – 1900)**،**ج1**، **ط1**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص 23.

[2] رابح لونيسي وبشير بلاح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر (1830 – 1989)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 59.

[3] عمار هلال، مرجع سابق، ص 50.

عن امتداد للأسطول العثماني مما دفع بهذه الدول إلى محاولة ضرب المسلمين في الجزائر واستانبول. [1]

وقد دعت فرنسا إلى غزو الجزائر بدعوى إنقاذ المسيحية والمسيحيين من أيدي (القراصنة الجزائريين) والقضاء على عش القرصنة –الجزائر– حسب تعبيرها.[2]

وعليه إحياء المسيحية في إفريقيا كما كانت عليه بزعمهم أيام "القديس أوغسطينوس" (Saint Augustins) والقديس سيبريانوس (Saint cyprianus) ومن ذلك تعبير وزير الحرب كليرمون تونير (Klirmon Tonier) في تقرير إلى الحكومة يوم 14 أكتوبر 1827 عن آماله في تنصير الجزائر بقوله: "يمكننا في المستقبل أن نكون سعداء ونحن نمدن الجزائريين أن تجعلهم مسيحيين، لنحقق بذلك نصراً يبدو أنّ العناية الإلهية تعده لنا". [3]

يمكن القول من خلال هذا التقرير أنّ سعادة الفرنسيين كانت مرتبطة بمدى جعل الجزائريين مسيحيين.

وهذا دوبورمون يقول في البيان الذي وجهه إلى المبشرين الذين رافقوا الجيش الفرنسي إلى الجزائر عند احتلالها: "لقد جئتم لتعيدوا معنا فتح الباب على مصراعيه لتدخل المسيحية إفريقياً، وإنّنا لكبير والأمل أن تعم ديانتنا هذه الربوع قريباً لتعمل من جديد على إزدهار المدينة التي انطفئ نورها من عدة قرون". [4]

[1] عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج3، دار الثقافة، (د.ط)، بيروت، 1983، ص 351.

[2] خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر **(1830 – 1871)**، مطلعة دحلب، الجزائر، 1971، ص 17.

[3] رابح لونيسي وبشير بلاح وآخرون، مرجع سابق، ص 60.

[4] محمد الصالح الصديق، الجزائر بلد التحدي والصمود، موقع للنشر (ENAG)، د.ط، الجزائر، 2009، ص 51.

المبحث الثاني: سير الحملة الفرنسية على الجزائر

في يوم 30 جانفي 1830 قامت الحكومة الفرنسية برئاسة بولياناك والملك شارل العاشر بالمصادقة على مشروع الحملة ضد الجزائر[1]، وأصدر الملك شارل العاشر يوم 07 فيفري 1830 مرسوماً ملكياً بتعيين الكونت دوبرمون[2] قائداً عاماً للحملة والأمير دوبيري قائدا للأسطول[3]، وتمّ تعبئة أسطول قوامه ستمائة وخمسة وسبعين (675) سفينة منها مئة وثلاثة (103) سفينة حربية مسلحة بألف وثمانمائة واثنين وسبعين (1872) مدفعاً، و خمسمائة واثنين وسبعين (572) سفينة للنقل والإنزال[4]، وقد كان جيش الاحتلال يتكون من سبعة وثلاثين ألف (37000) جندي، وأربعة آلاف فارس (4000) مقسماً على ثلاث فرق من المشاة، بقيادة كل من الجنرال بيرتزين والجنرال لوفاردو والدوق ديسكار، وغادر الأسطول الفرنسي ميناء طولون في 25 ماي 1830 بهدف الثأر لشرف فرنسا وقضى أياما في جزر البليار بسبب سوء الطقس.

وطبقاً لخطة المهندس العسكري الفرنسي الكولونيل بوتان بتكليف من نابليون عام 1808 والتي قضت بأنّ أنجع طريقة لأخذ الجزائر هي النزول بسيدي فرج، ثم مهاجمة المدينة براً لعلمه بإهمال الأتراك التحصينات البرية واكتفائهم بالدفاعات البحرية القوية.[5]

وفي 14 جوان 1830 بدأت عمليات الإنزال بسيدي فرج، في حين أنّ الجيش الجزائري بقيادة إبراهيم آغا صهر الداي حسين.

---

[1] عمار عمورة، **الموجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة، ط1، الجزائر، 2002، ص 113.

[2] **دوبرمون:** كان وزيراً للحربية في عهد شارل العاشر، وتولى قيادة الحملة الفرنسية على الجزائر، وقد عزل بعد أقل من شهرين من احتلال الجزائر، لأنّ انقلابا حدث في فرنسا أطاح بعرش شارل العاشر، أنظر: أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص 23.

[3] ناهد إبراهيم دسوقي، **دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية، 2008، ص ص 26 – 27.

[4] جمال قنان، **دراسة في المقاومة والاستعمار منشورات متحف المجاهد**، الجزائر، 1996، ص 22.

[5] رابح لونيسي وبشير بلاح وآخرون، مرجع سابق، ص 62.

والذي خلف يحيى آغا لم يتخذ أي نوع من التدابير رغم أنّه تحصل على مخطط الفرنسيين وعن عددهم وعن المكان الذي ينوون النزول فيه، فلم تحضر المدفعية والخنادق في سيدي فرج ولم يكن هناك سوى 12 مدفعا.

وفي 19 جوان 1830 وانطلاقاً من معسكر أسطوالي أعلن إبراهيم آغا الهجوم على الفرنسيين لكن هذا الهجوم فشل وانهزم الجيش الجزائري واستولى على معسكر اسطاوالي.[1]

أعلن إبراهيم آغا الهجوم على الفرنسيين لكن هذا الهجوم فشل وانهزم الجيش الفرنسي واستولى الفرنسيون على معسكر اسطوالي، ورغم علم الداي بالاستعدادات الفرنسية لشن حملة على الجزائر وكذا الحصار المفروض لمده ثلاث سنوات فإنّ الداي لم يقدر حجم القوه التي تمتلكها هذه الحملة وما تستهدفه. [2]

وغادر إبراهيم آغا وترك جيشه واختفى في دار ريفية مع ثلاثة أو أربعة من جنوده.[3]

ولم يستطع مصطفى بومرزاق أن يوقف تقدم دوبورمون، وفي أربع جويلية سقط حصن الإمبراطور والمعروف ببرج الطاوس في يد الفرنسيين بعد أربعة أيام من المعارك العنيفة، وعندما يئس الأتراك من إيقاف الهجوم الفرنسي على الحصن أضرموا النار في خزينة الذخيرة وفجر الحصن. [4]

وقام الدي حسين بإرسال وفد من الأعيان يمثلهم سيدي بوضربة والحاج حسين لمقابلة دوبرمون والبحث في شروط وقف القتال، وبعد تنقلات قام بها الوفد المفاوض بين الداي ودوبرمون تمّ نقل شروط قائد الغزاة مكتوبة إلى الداي الذي وقع معاهده الاستسلام. [5]

---

[1] محمد عيساوي ونبيل شريخي، مرجع سابق، ص 18.

[2] صالح عوض، **معركة الإسلام والصليبية في الجزائر**، الزيتونة للإعلام والنشر، الجزائر، 1989، ص 80.

[3] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 93.

[4] رابح لونيسي وبشير بلاح وآخرون، مرجع سابق، ص 63.

[5] سيمون بفايفر: **مذكرات جزائرية عشية الإحتلال**، تر: أبو العيد دودو، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 96.

وفي صباح اليوم السادس من جويلية دخلت جنود فرنسا من الباب الجديد في أعلى المدينة وأنزلت رايات الدولة العثمانية من القصبة والأبراج، وارتفعت راية فرنسا عليها وتفرق الجنود الفرنسيون في البلاد، وتمّ الاستيلاء على مدينة الجزائر.

وغادر الداي مدينة الجزائر يوم 10 جويلية 1830 وتوجه إلى نابولي (ايطاليا)، ثم التحق بفرنسا، وأخيراً توجه إلى الإسكندرية التي توفي بها سنه 1834.[1]

وبناءً على تعليمات دي بورمون وزع بيان على الجزائريين يحثهم فيه على أنّهم أصدقائهم ومجيء الفرنسيين إلى الجزائر تسبب فيه الداي بإقدامه على إهانة قنصل فرنسا.

وادعى الفرنسيون في هذا البيان أنّهم قادمون إلى الجزائر لمحاربة الأتراك وليس الأهالي.[2]

ويعتبر البيان حرباً نفسية مارستها فرنسا كمقدمة للحملة العسكرية بقصد خلق هوة بين الشعب الجزائري والقيادة حتى لا تتكاثف الجهود للوقوف في وجه الغزاة.[3]

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 100.

[2] أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 256.

[3] محمد عيساوي ونبيل شريخي، مرجع سابق، ص 17.

المبحث الثالث:نتائج الحملة الفرنسية على الجزائر

المطلب الأوّل: النتائج السياسية

تمثلت في توقيع الداي حسين لمعاهدة الاستسلام يوم 5 جويلية 1830 ودخول القوات الفرنسية للجزائر وإنزال رايات الدولة العثمانية.[1]

ومغادرة الداي حسين الجزائر يوم 10 جويلية من نفس السنة إلى نابولي في الإسكندرية حتى توفي بها سنة 1834،[2] وقد كلف بورمون اللجنة المالية بأخذ جميع أملاك الدولة الجزائرية، وقد عمل الكونت دييرمون على طمس معالم السياسة الداخلية التي انتهجها العثمانيون خلال تواجدهم بالجزائر واستبدالها بسياسة تتماشى مع مصالح فرنسا، وكذلك تحويل الجزائر من أرض محتلة إلى ملكية فرنسية، وتقسيم الجزائر إلى منطقة مدنية مفتوحة للاستيطان الأوروبي ومنطقة عسكرية تخضع للحكم العسكري.[3]

وقد عاث الجيش الفرنسي في البلاد فساداً حيث قام بسلب ونهب أموال الداي وكنوز القصبة بمساعده اليهود.

---

[1] عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 115.

[2] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 100.

[3] يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، (د.ط)، 2007، ص 11.

المطلب الثاني: النتائج الاقتصادية

لقد قامت السلطات الفرنسية بمصادرة الأوقاف الإسلامية وأملاك القبائل وأملاك البايلك، بمقتضى مرسوم 8 سبتمبر 1830 وأصبحت تابعة لأملاك الدولة، وكذا ربط اقتصاد الجزائر بفرنسا بإلغاء النقود الجزائرية وصك نقود فرنسية في 1851. [1]

وحاولت إبادة اقتصاد الجزائر الخاص، بحيث يساعد ذلك في تدمير الجزائر حضارياً وسكانياً وإنسانياً، وذلك بتطبيق مخطط إجرامي لإحراق الغابات والمزارع والحقول وتخريب القرى والمدن وردم الآبار والعيون، حتى وقعت مجاعة وقحط ويبس في الزرع وغلاء في الأسعار، وانتشاء لوباء الكوليرا الذي أدى إلى إبادة قبائل بتمامها.[2]

وما أثر على تقهقر الاقتصاد الجزائري، هو عدم قدرة غالبية الفلاحين الجزائريين على شراء الأسمدة بسبب غلاء الأسعار ما أدى إلى حدوث وفيات بين الفلاحين، فأصبحت العائلات تقتات من الجذور والأعشاب، وبلغ بهم الأمر إلى أن أصبحوا يتنازعون على أماكن رمي الفضلات في المدن.[3]

فبعد إحتلال مدينة الجزائر أرغم سكانها على إخلاء بيوتهم للجنود الفرنسيين دون تعويض وتوقفت أعمالهم وتجارتهم وعمّ البؤس بينهم، وانتشرت الدعارة والشحاذة بسبب ذلك، وهذه شهادة أحد المؤرخين الفرنسيين وهو السيد ليسبيس الذي قال: "الأهالي المجردون من أملاكهم بدون أي تعويض بلغ بهم الشقاء إلى حد التسول.."[4]

---

[1] سيمون بفايفر، **مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر**، تق وتع: أبو العيد دودو الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، د.ط، الجزائر، 1974، ص 104.

[2] صالح فركوس، مرجع سابق، ص 209.

[3] مرجع نفسه، ص 210.

[4] عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، –الجزائر خاصة ما قبل التاريخ إلى 1962، ج2، دار المعرفة، (د ط)، (د د ط)، 2009، ص 231.

المطلب الثالث: النتائج الاجتماعية والبشرية

لقد خلقت الحملة الفرنسية ضد الجزائر وضعاً من اللاسلم والأمن في الجزائر، فكان الجزائريون الذين يسكنون المدن الداخلية الساحلية يعيشون مشردين في ذعر ويأس مع عائلاتهم.[1]

كما استطاع الاستعمار الفرنسي أن يقضي على البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري المتماسكة الأواصر، حيث اختفت فئتان اجتماعيتان وهم الأتراك و الكراغلة. [2]

ومحاولة تفكيك انسجام ووحدة الشعب الجزائري بخلق الثغرات العرقية، وذلك باستخدام مكون الأمازيغية أو البربر (سكان أصليين) كصورة عدائية للعرب كسكان مستعملين بإتباع سياسية (فرق تسد) في تشتيت وحده الشعب الجزائري. [3]

وقد حاول العلماء الفرنسيون تظليل فئة القبائل الذين خضعوا للتنصير بقوة، وكذلك للتعليم الفرنسي بحقائق وهمية تهدف في حقيقتها إلى خلق فئة من الجزائريين موالين لفرنسا تكون لهم أرضية صلبة لاستمرار وجودهم وضمان الاستغلال الأبدي للجزائر.[4]

كما أدت سياسة سلب أراضي الجزائريين دون تمييز واستغلالهم إلى تفكيك المجتمع الجزائري وتشريدهم وطردهم نحو أراضي قاحلة، وأصبحوا يعملون كخامسة في أراضيهم. [5]

---

[1] عمر سعد الله، **القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر**، دار هومة للنشر والتوزيع، (د.ط)، الجزائر، 2007، ص 22.

[2] بوعزة بوضرساية، **المسألة البربرية في السياسة الاستعمارية الفرنسية 1830 – 1930**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في التاريخ، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ والآثار، السنة الجامعية 2004 – 2005، ص 88

[3] دنيا بوسالم، **دور البرلمان الجزائري في تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر بين الجريمة المكتملة والمسألة المأجلة**، جامعة بسكرة: المنعقد يومي 16-17 نوفمبر 2011، ص ص 5-7.

[4] عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، المرجع السابق، ص 6.

[5] صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830- 1930)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص ص 14-15.

وعجزهم عن الصمود أمام الهجرات الاستيطانية. [1]

وحاول الاستعمال الفرنسي نشر الرذائل اللاأخلاقية في المجتمع الجزائري المسلم، بحيث شجع على فتح بيوت الفساد وممارسة البغاء، وأصدر في ذلك قوانين تبيح ذلك وتحفظه من كل رد فعل اجتماعي، أمّا الدعارة فقد نشرها كالوباء في كل حي، دون مراعاة لحرمة الأوساط العائلية الشريفة والاحترام لقدسية الأماكن الطاهرة، حتى بات جامع سيدي رمضان بالعاصمة تحيط به بيوت العاهرات إحاطة السوار بالمعصم مثله الجامع الأعظم بمستغانم.[2]

قامت السلطات الفرنسية بتهجير العديد من الجزائريين عبر البواخر وحملهم كالغنائم وذلك ما بين السنوات 1874 و 1875 وقد قدر عدد الجزائريين آنذاك حوالي 120 فرد أكثر من ثلثهم، ونتيجة للظروف القاسية فقد هاجرت العديد من العائلات إلى خارج الوطن خاصة للبلدان الإسلامية.

وبسبب انعدام الوقاية الصحية لدى الجزائريين وسوء حالتهم الاقتصادية والمعيشية وعدم اهتمام السلطات الفرنسية بمقاومتها، أدى ذلك إلى انتشار وباء الكوليرا والتيفوس عام 1866 بشكل رهيب في أوساط الجزائريين حيث أخذوا يموتون بالجملة في القرى والطرقات.[3]

وقدم ضمن حمدان خوجة هذه الأعمال في مذكرته إلى اللجنة الإفريقية سنه 1833 فقال"... وإنّ الظلم لم يسلط على الأحياء فحسب بل اتسع نطاقه إلى قبور الأموات، تفتح فيتاجر بعظامها المدفونة من غير تابوت". [4]

---

[1] إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني، 1850 – 1919 (دراسة حول المجتمع الجزائري– الثقافة والهوية الوطنية)، منشورات دار الأديب، وهران، ص 17.

[2] عبد الرشيد زروقة، **جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر (1913– 1940)**، دار الشهاب للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 1999، ص 36.

[3] محمد عيساوي ونبيل شريخي، مرجع سابق، ص 49.

[4] أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، **مذكرات**، تر: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 1981، ص 151.

المطلب الرابع: النتائج الدينية والثقافية

لقد نصت معاهدة الاستسلام بين الماريشال دوبورمون قائد الحملة الفرنسية والداي حسين في بند من بنودها على احترام الدين الإسلامي والمحافظة على حريته.[1]

إلاّ أنّه لم يتم احترامه وتم التعدي على المساجد وتحويلها إلى كنائس برعاية القساوسة والمساهمة في بناء الكنائس المسيحية والمعابد اليهودية على حساب المساجد الإسلامية.[2]

لم تمض إلّا ثلاث سنوات على الاحتلال حتى هدمت أكثر المساجد بدعوى توسيع الشوارع وإحداث المساحات العمومية، وحولت الباقية إلى مخازن تجارية وكنائس كما أممت الأحباس وعطل التعليم.[3] كما أنّ الجنرال دوبرومون الذي أخذ على نفسه وعد الشرف باحترام معاهدة الاستسلام قد طلب بعد ستة أيام فقط من عقدها أن تقام صلاة دينية بداخل القصبة.[4]

وقد شرع المحتلون فور سقوط مدينة الجزائر بأيديهم في تنصير الشعب الجزائري، وقد صرح قائد الحملة الجنرال دوبورمون للقساوسة ورجال الدين قائلا "أنّكم أعددتم معنا فتح باب المسيحية في إفريقيا ولنأمل أن تتبع قريبا الحضارة التي انطفأت في هذه الربوع".[5]

ومن هذا المنطلق ندرك بأنّ احتلال فرنسا للجزائر كان هدفه نشر الديانة المسيحية في مختلف ربوع الوطن الجزائري.

---

[1] المهدي البوعبدلي: الاحتلال الفرنسي للجزائر ومقاومة الشعب في الميدان الروحي، مجلة الأصالة، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، ع8 ماي، جوان 1972، ص 300.

[2] دنيا بوسالم، مرجع سابق، ص 6.

[3] المهدي البوعبدلي، **آثار التبشير في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي وبعده، الملتقى السابع للتعرف على الفكر الإسلامي**، منشورات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، مج 3، تيزي وزو، الجزائر، 1973، ص 1337.

[4] عبد الجليل التميمي، التفكير الديني والتبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن التاسع عشر، المجلة التاريخية المغربية، مركز البحوث الاجتماعية والاقتصادية بتونس وولاية القيروان، ط1، تونس، ع1، جانفي 1974، ص 14.

[5] محمد بن إسماعيلي، مشايخ خالدون وعلماء عالمون، (د.د.ط)، ط4، (منقحة ومزيدة)، (د.ب.ن)، 2001، ص 21.

لقد كانت اللغة العربية والتعليم في الجزائر محور الحياة الإسلامية للشعب الجزائري، إلاّ أنّ إدارة الاحتلال قامت بمحاربة اللغة العربية ومحاولة استبدالها باللغة الفرنسية، وذلك بتجهيل غالبية الجزائريين وخلق فئة مفرنسة من الشعب الجزائري لدعم الوجود الفرنسي الثقافة الفرنسية وترسيخها لتصل الأمية في الجزائر إلى نسبه 95%، وهي نسبة خطيرة لشعب كان على درجة كبيرة من العلم والثقافة والرقي قبل الاحتلال الفرنسي.[1]

وعليه فلم تكتفي الإدارة الفرنسية بفرض اللغة الفرنسية في التعليم والإدارة، بل طلبت من الأعيان والطبقة البرجوازية أن يرسلوا أبنائهم إلى فرنسا وذلك لحسن التعلم من المنبع الأصلي للغة.[2]

وكان التعليم يهدف إلى دمج وتجنيس الجزائريين وصهرهم في البوتقة الفرنسية.

ولضرب التعليم فقط تمّ إغلاق أكثر من 2000 مدرسة في الجزائر، بل وقتل واعتقال معظم المعلمين والأساتذة والطلبة.

وقد توجهت فرنسا بعد ذلك إلى المكتبات وقامت بإحصاء وجود محتوياتها وأحرقت بعضها ونقلت بعض الكتب والمخطوطات إلى باريس، مثل ما حصل لمخطوط مدينة الجزائر وقسنطينة وغيرها.

وقد جاء في إحدى التعليمات الصادرة إلى الحاكم الفرنسي في الجزائر غداة الاحتلال أنّ ولاية الجزائر لن تصبح حقيقية مملكة فرنسية إلّا عندما تصبح لغتنا هناك قوية، والعمل الذي يترتب على انجازه هو السعي وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي إلى أن تقوم اللغة العربية بينهم الآن.[3]

---

[1] دنيا بوسالم، مرجع سابق، ص 6.

[2] كمال خليلي: المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر– التأسيس والتطور (1850– 1951)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغربي الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، السنة الجامعية (2007–2008)، ص 33.

[3] محمد بن شوش: الغزو الفكري للجزائر (1830–1870)، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ع8، 2008، (د.ط)، (د.ص).

خلاصة الفصل:

تعود أسباب الحملة الفرنسية على الجزائر إلى مجموعة من الأسباب المختلفة، ففي الجزائر كانت السياسة التي يسلكها بعض الحكام الأتراك قائمة على الصراع والتنافس على السلطة، وكسب الأموال وعدم تحصين حكومة الداي للسواحل الجزائرية، أمّا في فرنسا فقط كانت الظروف البيئية التي كانت تعيشها فرنسا بعد انهيار الإمبراطورية ورجوع النظام الملكي.

والختام فقد أدت الحملة الفرنسية على الجزائر عام 1830 إلى حدود تأثيرات سلبية على المجتمع الجزائري في مختلف الأصعدة، كطمس معالم السياسة الداخلية التي انتهجتها العثمانيون خلال تواجدهم بالجزائر واستبدالها بسياسة تتماشى مع مصالح فرنسا، وتمّ تطبيق مخطط إجرامي لحرق الغابات والمزارع، ما أدى إلى حدوث مجاعات ومحاولة تفكيك المجتمع الجزائري، وذلك بخلق النعرات العرقية بين العرب والأمازيغ.

الفصل الثاني: الإبادة الجماعية في الجزائر 1830-1945

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم الإبادة الجماعية

المبحث الثاني: أشكال الإبادة الجماعية

المبحث الثالث: أمثلة عن الإبادة الجماعية الفرنسية في حق الجزائريين

خلاصة الفصل

تمهيد:

بعد توقيع معاهدة الاستسلام واحتلال مدينة الجزائر رسمياً في 5 جويلية 1830، والاستيلاء على قلاعها، أخذ المستعمر الفرنسي في التغلغل والتقدم نحو مناطق أخرى وتوسيع رقعة سيطرته، فوجد خلال عملية زحفه عدة مقاومات وقفت ضده، ومن أجل ضحدها ومحاولة التخلص منها استعمل عدة أساليب خاصة القمعية بقيادة الجنرالات الفرنسيين، فأسلوب الإبادة الجماعية كان من ضمن هذه الطرق والتي تعتمد على تقتيل عدد كبير من الناس فدمرت القرى والمداشر، بحيث لم تستثني في ذلك الأطفال ولا الشيوخ ولا النساء.

المبحث الأول: مفهوم الإبادة الجماعية

تعددت المفاهيم حول معنى الإبادة الجماعية، ويرى البعض أنّ جريمة الإبادة لا تعني بالضرورة تدميراً فورياً لأمة أو لشعب، إلاّ إذا نفذ ذلك بقتل جماعي لجميع أبناء تلك الأمة، وإنما يراد بها خطة مسبقة لأعمال مختلفة تستهدف تدمير الدعائم لحياة مجموعات وطنية محددة، بهدف إبادتها والقضاء على كيانها السياسي والاجتماعي والثقافي ولغتها الأصلية.[1]

فالإبادة الجماعية إذاً هي القضاء على جماعة بشرية باختلاف أعراقها وأجناسها، ويعرفها البعض الأخر أنّها: "إنكار حق المجموعات البشرية في الوجود وتقابل القتل الذي يدل على إنكار حق الفرد في البقاء".[2]

وعلى هذا الأساس تعني الإبادة الجماعية ارتكاب أي عمل من الأعمال الآتية بقصد الإبادة الكلية أو الجزئية، لجماعة ما على أساس القومية أو العرق أو الجنس أو الدين، مثل:[3]

1. قتل أعضاء الجماعة.
2. إلحاق الأذى الجسدي والنفسي الخطير بأعضاء الجماعة.
3. إلحاق الأضرار بالأوضاع المعيشية للجماعة بشكل معتمد بهدف التدمير الفعلي للجماعة كليا أو جزئيا.
4. فرض إجراءات تهدف إلى منع المواليد داخل الجماعة.
5. نقل الأطفال بالإكراه من جماعه إلى أخرى.

---

[1] فهد عباس سليمان، **جرائم الإبادة الجماعية في سياسات فرنسا الاستعمارية حيال الشعب الجزائري 1945 – 1962**، مجلة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد 12، العدد 3، 2017، ص 108.

[2] عبد الوهاب حومد، **الإجرام الدولي**، مطبوعات جامعة الكويت، (د.ط)، الكويت، 1978، ص ص 288 – 229.

[3] فهد عباس سليمان، المرجع السابق، ص 110.

وتعد جريمة إبادة الجنس البشري إحدى الجرائم الموجهة ضد الجنس البشري، بل يمكن وصفها بأنّها أشد الجرائم الدولية جسامة وبأنها جريمة الجرائم، وذلك لما تشكله من تهديد للإنسان في حياته وصحته وكرامته.[1]

تعريف الإبادة الجماعية:

لغة: الأصل يْدَ: أي باد الشيء يْدًا أو يَادًا أو بْيُودًا أو يْدُودَة، أي انقطع وذهب وبَادَ يبدُيْدًا أي هَلَكَ، وبات الشمس بيُودَا أي غربت منه سيبويه أي بمعنى أهلكه، وفي الحديث: فإذا هم بديار باد أهلها أي هلكوا أو انقرضوا، وفي حديث الحور العين: نحن الخالدات فلا نبيد أي لا نهلك ولا نموت.[2]

اصطلاحا: وقد ظهرت عدة تعاريف لجريمة الإبادة الجماعية، حيث عرفها البعض على أنّها: إبادة الجنس البشري بالفعل الذي يرتكب بقصد القضاء كلاً أو بعضاً على جماعة بشرية، بالنظر إلى صفاتها الوطنية أو العنصرية أو الجنسية أو الدينية.[3]

[1] د/ زياد ربيع، **جرائم الإبادة الجماعية**، مجلة الدراسات الدولية، العدد التاسع والخمسون، كلية الحقوق، جامعة جرش، ص 102.

[2] جمال الدين أبي الفضل بن مكرم ابن منظور، **لسان العرب**، ضبط نصه: خالد رشيد القاضي، ج1، دار الأبحاث، الجزائر، 2008، ص 529.

[3] قيس محمد الرعود، **جريمة الإبادة الجماعية في القانون الدولي**، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2010، ص 27.

المبحث الثاني: أشكال الإبادة الجماعية في الشمال الجزائري

المطلب الأوّل: إبادة سكان منطقة البليدة 1830

بعد سقوط مدينة الجزائر في يد الاحتلال الفرنسي في 5 جويلية 1830، تمّ طي مرحلة المقاومة الرسمية بقيادة الداي حسين بعد أن وقع معاهدة الاستسلام، وبدأت المقاومة الشعبية التي كان على رأسها مرابطون وثوار، ولما كان أهل المدينة قد فضلوا السلام على الحرب وقرروا عدم الوقوف في وجه الجيش الفرنسي، فإنّ عرب البادية من الفلاحين وعمال الأرض ورؤساء القبائل ورجال الدّين قد قرروا المقاومة ومنع تقدم الجيش الفرنسي خارج المدينة.[1]

لم تتوقف المقاومة الشعبية بمجرد دخول الفرنسيين مدينة الجزائر، بل واصل الجزائريون تنظيم أنفسهم فقد قاد بومرزاق باي التيطري مقاومة ضد المستعمر، إلاّ أنّ مقاومته لم تدم طويلاً فقبض عليه ونوفي إلى الإسكندرية، أمّا المرابطون من سكان مدينة حجوط القليعة ومتيجة فكانوا في الطليعة الأولى للجهاد في سبيل الله، ومن أمثلة ذلك قبيلة فليسة بسهل متيجة والتي تتصدت لأوّل محاولة قام بها الجنرال ديبورمون أثناء زحفه إلى مدينة البليدة.[2]

وبما أنّ منطقة متيجة هي أقرب نقطة لمدينة الجزائر، كان من الطبيعي أن يكون أوّل من اصطدم بالعدو هم سكان متيجة الممتدة من الساحل إلى جبال الأطلس، ومن أهم مدن متيجة نذكر مدينة البليدة الواقعة على بعد 50 كلم من الجنوب الغربي من العاصمة.[3]

وفي هذا الصدد صرح أيضاً الجنرال كلوزيل في نوفمبر 1831م، "...أثناء عودتنا وجدنا مدينة البليدة كلها محاصرة أثناء الذهاب قتلنا كل من يحمل السلاح، وعند كل طلقة تقوم العامية

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1970، ص 81.

[2] عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ– الجزائر خاصة ما قبل التاريخ إلى 1962**، ج2، دار المعرفة للنشر والتوزيع، (د.ط)، (د.ب.ط)، 2009، ص 130.

[3] مصطفى الأشرف، **الجزائر المجتمع والأمة**، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر والتوزيع، (د.ط)، الجزائر، 2008، ص 210.

العسكرية الموجودة في عين المكان بذبح النساء والأطفال، وعاد الفرنسيون ملعونين في بلد تدور في حرب إبادة".[1]

إنّ فرنسا خاضت حرباً شرسةً ضد الشعب الجزائري منذ الاحتلال 1830م، وكان الجنرال بيجو قد دشن يومئذ حرب الإبادة ضد الشعب الجزائري البالغ عدد سكانه 3 ملايين حسب التعداد الفرنسي، وتناقص إلى المليونين خلال 15 سنة.[2]

وفي 17 من شهر نوفمبر 1830م قاد كلوزيل جيشاً قوامه 10,000 جندي لاقتحام البليدة، وقد اعترضت قوات المقاومة طريقه، ورغم ذلك تمكن جيش كلوزيل من الوصول إلى مدينة البليدة يوم 18 نوفمبر 1830، وتحويل مسجدها إلى مستشفى.[3]

هذه المجزرة البشعة هي الأخرى كانت من تصميم جيش الاحتلال الفرنسي وبأمر من السفاح كلوزيل، وكان ذلك في 26 نوفمبر 1830م، وسبب ذلك أنّ البليدة كانت عاصمة أول مقاومة شعبية واجهت الجيوش الفرنسية في سهول متيجة، أو ما اصطلح عليه في المصادر العربية بأوطان متيجة وهي المناطق الساحلية ودواخل العاصمة وممتدة غرباً من حجوط إلى شرقا من بودواو وسلسلة الأطلس البليدي جنوباً، وهي مناطق وعرة المسالك والأحراش كانت في السابق وراء العديد من الهزائم الفرنسية، منها هزيمة قائد الحملة الفرنسية الكونت ديبورمون في 23 جويلية 1830م، وكانت هذه الهزيمة عند عودته من حملته على مدينة البليدة على رأس ألف ومائتان عسكري.[4]

---

[1] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 131.

[2] سعدي بزيان، **جرائم فرنسا في الجزائر**، (د.ط)، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 12.

[3] بن يوسف تلمساني، **التوسع الفرنسي في الجزائر 1830 – 1870، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر**، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2004– 2005، ص 51.

[4] د. بوعزة بوضرساية، **الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19**، منشورات المركز الوطني للدراسات والأبحاث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، 2007، ص 123.

وقد أشار المؤلف روبين الفرنسي إلى هذه الهزيمة لذلك خطط الحاكم العام الجديد كلوزيل الذي خلف ديبورمان في الجزائر لاحتلال مدينة البليدة، لما لها من أهمية بالنسبة لمقاومة متيجة، وكذلك للانتقام من هزيمة الفرنسيين على مشارفها، لذلك أعطى أوامره لقائد الحامية في المنطقة وهو الضابط ترولير في 26 نوفمبر من عام 1830م، باقتحام مدينة البليدة ومهاجمة رجال المقاومة المرابطين داخلها بقوة عسكرية كبيرة مزودة بالمدافع، وهي اختصاص فرنسي اشتهر في كل الحروب التي خاضها نابليون بونابرت داخل أوروبا وخارجها، وتعتبر العمود الفقري في سلاح الجيش الفرنسي لذلك وجه هذا الضابط مدافعه اتجاه المدينة دون أن يميز بين سكانها من الأطفال والنساء والشيوخ، وقد كانت حصيلة هذه المجزرة الرهيبة أكثر من أربعمائة جزائري شهيد جلهم من سكان المدينة العزل، وقد أدى تساقط الجثث داخل المدينة إلى رعب الجيش الفرنسي من فضاعة المشهد.[1]

كما تعرضت المنطقة في 21 أكتوبر 1835م مرة أخرى لحملة عسكرية على يد الحاكم العام كلوزيل، حيث قام بقتل الأبرياء وحرق منازلهم وتشتيت شملهم في الجبال والأحراش ونهب خيراتهم.[2]

وقد وصف لنا المؤرخ كاميل روسي مذبحة البليدة بقوله: "إنّ جميع الرجال القادرين على حمل السلاح سواءً في المدينة أو ضواحيها، حشروا في السوق وأعدموا رمياً بالرصاص بلا شفقة، وعندما حلّ المساء أخذت النيران في رقعة تمتد ثلاثة كيلومترات تسقط ضوءها الأحمر على الغابات والحدائق وأشجار البلوط الخضراء وأشجار الزيتون والبرتقال والريحان، وارتفع صوت الطبول والأبواق يدعو الطوابير التي أشعلت النيران للرجوع إلى المعسكر، وفي تلك اللحظة شوهدت جماعات من الفارين الحاملين للعلم الأبيض يخرجون من الشعاب والفجاج، وفي مقدمتهم الأطفال الصغار ويطلبون الأمان، وقد سمح لهم بالرجوع إلى ديارهم المخربة".[3]

[1] بوعزة بوضرساية، مرجع سابق، ص 124.

[2] نفسه، ص 124.

[3] عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ – الجزائر خاصة ما قبل التاريخ إلى 1962**، مرجع سابق، ص 220.

وعن وقائع هذه المجزرة يذكر حمدان بن عثمان خوجة قائلا: "...وعندما قام الجنود الفرنسيون بأعمال وحشية في المدينة وأحدثوا مجزرة رهيبة، لم ينجَ فيها رجال ولا نساء ولا أطفال، هناك من يذكر أنّه تم تقطيع بعض الرضع من صدور أمهاتهم، ووقع النهب في كل مكان ولم يستثن حتى الجزائريون الذين فروا إلى هذه المدينة لينجو من ظلم الحكومة الفرنسية، وليجدوا وسائل تمكنهم من العيش، إنّني هنا بكل نزاهة ولا أروي وقائع الأحداث إلاّ كما جرت، وهكذا فإنّ عدداً كبيراً ممن لم يكونوا يفكرون في خيانة الفرنسيين ولا حتى في معاداتهم، قد وقع تقتيلهم في هذه الظروف.."[1]

من خلال ما قاله لنا حمدان بن عثمان خوجة ندرك بأنّ وحشية الفرنسيين فاقت كل الحدود بأقدامهم على قتل الأطفال الرضع.

ويروي حمدان بن عثمان خوجة[2] لنا قصة أحد الفارين من بطش الفرنسيين في مدينة الجزائر حيث سكن مدينة البليدة ظناً منه أنّها آمنة، حيث قال: "...لقد اضطر المسمى محمد بن شفطة إلى المجيء إلى البليدة ليعيش فيها، وكانت مهنته كإسكافي لا تكفي لتوفير وسائل عيشه وعيش امرأته وبناته الصغيرات الأربع، وقد كان يسكن دار صغيرة دخل إليها أثناء الهجوم وأغلق الباب، إنّه لم يكن يملك أي نوع من أنواع السلاح، ولم يكن معه سوى الأدوات التي يشتغل بها، وعندما دق الجنود الباب خرج إليهم صحبة زوجته، ولكن سرعان ما وجهت إليه طلقات عديدة أردته قتيلاً، كما قتلت طفلة لها من العمر عامان، أمّا زوجته فقد كسرت ذراعها ونهبت الدار كلها، توجهت الزوجة إلى القائد الأعلى، ولكن شفقته لم تزد على أنّه أركبها بغله دون أن يضمد جرحها الذي ظل يدمي طيلة الطريق.."[3].

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، منشورات (ANEP)، الجزائر، 2006، ص 216.

[2] **حمدان:** ولد حمدان سنة 1773، حفظ القرآن وبعض العلوم الدينية على يد والده ثم مارس التجارة وأصبح من أغنياء الجزائر، بعد الاحتلال اشتغل كعضو في بلدية الجزائر وفيها حاول الحفاظ على ما تبقى للجزائريين من ممتلكات، وتوفي هناك ما بين 1845/1840، (أنظر: عمر بن قينة، صوت الجزائر في الفكر العربي الحديث، ديوان المطبوعات الجامعية، (د.ط)، الجزائر، 1993، ص 7.

[3] حمدان بن عثمان بن خوجة، مصدر سابق، ص ص 216 – 217.

المطلب الثاني: إبادة سكان قبيلة العوفية 1832

بعد فشل كلوزيل الحاكم العام للجزائر في محاولته على القضاء على المقاومة الجزائرية ورحيله بعد ذلك، عيّن في مكانه الجنرال بيرتيزين[1] الذي كان لا يختلف عمن سبقوهم بطشاً ونهباً وفظاعة، حلّ بالجزائر يوم 20 فيفري 1831م مواصلاً سياسته التوسعية، إلاّ أنّه لم يفلح في عدة مناطق كالمدية وعنابة، وتلقى ضربات متتالية من طرف أبطال المقاومة، وذلك في كل من وهران والمرسى الكبير.[2]

وفي سنة 1832 عزل بدوره من منصبه كحاكم عام وتمّ استبداله بالدوق دورفيقو[3] الذي كان مشبعاً بروح الانتقام، فجاء بستة عشر ألف جندي تولى بها القضاء على حركة المقاومة الشعبية، فاستعمل في سياسته المكر والمصانعة.[4]

وهي قبيلة مضاربها قرب مدينة الجزائر، قبيلة صغيرة تسكن في ضواحي الدار المربعة قرب الحراش، تعرضت إلى إبادة جماعية في أفريل 1832 على يد السفاح دورفيقو، وتفصيل القضية أنّ فرحات ابن سعيد حين عجز عن الإطاحة بالباي أحمد لجأ إلى الفرنسيين، وبعث إلى دورفيقو وفد لإقناعه بضرورة مهاجمة قسنطينة مؤكداً له أنّ القبائل التي هي تحت سلطته (أي سلطة ابن سعيد) ستقف مع الحملة الفرنسية.[5]

---

[1] **بيرتيزين:** 1778 – 1847، كانت بدايته الأولى مع الجيش ضمن فرق الجيش الجمهوري والإمبراطوري، وفي سنة 1799 ترقى إلى مرتبة نقيب ثم عقيد عام، وجنرالاً منذ 1811، شارك في العديد من الحروب والمعارك، أنظر: بن يوسف تلمساني، المرجع السابق، ص 55.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 42.

[3] **الدوق دورفيقو:** 1774 – 1833، تولى أمور الجزائر ما بين 1831 –1832، خلفاً لبيرتيزين، كان وزيراً سابقاً للشرطة ثمّ أصبح قائداً عاماً للجزائر، ارتبط اسمه بمجزرة العوفية 1832م، توفي متأثراً بسرطان اللسان في 1833، أنظر: بن يوسف تلمساني، المرجع السابق، ص 56.

[4] محمد عيساوي ونبيل شريخي، المرجع السابق، ص 44.

[5] كمال بن صحراوي، **معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن 19**، شخصيات–أماكن– أحداث– معارك، منشورات ألفا للوثائق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2020، ص 122.

استقبل دروفيقو هذا الوفد بحفاوة وحمّلهم بهدايا إلى ابن سعيد في الشرق الجزائري، فلما صاروا في أرض العوفية تعرضوا إلى هجوم من قبل أشخاص استولوا على ما كانوا يحملون، ولأنّ الحادث وقع في هذه الجهة فإنّ السلطة الفرنسية قررت الانتقام من العوفية.[1]

وقد أورد ترواملي حديثاً عن هذه المجزرة، وساق حواراً ساخناً جرى بين سيدي علي مرابط زاوية سيدي الحبشي، الذي يعتبر العوفية ضحايا لدموية الفرنسيين والقايد بوزيد الذي يدافع عن الإدارة الاستعمارية، وقد ذكر أحد الحاضرين في اللقاء –وهو يتمتم– أنّ 30 فارساً قتلوا فيما بعد ثأراً لدماء العوفية.[2]

وتعرضوا للهجوم والنهب في أراضي قبيلة العوفية، فعاد الوفد إلى الجزائر واشتكى على ما حصل له، فبعث دورفيغو رجاله في الحال ليبيدوا القبيلة الصغيرة، دون أن يتأكد من صحة تواطؤ الأهالي على السرقة.

وفي ليلة 6 إلى 7 أفريل خرج ثلاثمائة من قناصلة إفريقيا، وثلاثمائة رجل من اللفيف الأجنبي، وأحاطوا بالقبيلة.[3]

وذكر المؤرخ كاميل روسي أنّ دورفيغو الذي كان يشغل منصب وزير الشرطة في عهد نابليون الأوّل، جاء إلى الجزائر بمؤهلات تبعث الثقة في نفوس الدعاة لاستعمال سياسة الظلمة والقوة.[4]

وقد جاء دورفيغو معه إلى الجزائر بشيئين، عندما حل بها في 25 ديسمبر 1831: الأوّل الوسائل التعسفية (البوليسية)، والثاني العقلية الاستعمارية.[5]

---

[1] كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص 122.

[2] المرجع نفسه، ص 123.

[3] محمد عيساوي ونبيل شريخي، المرجع السابق، ص 73 – 74.

[4] مصطفى الأشرف، مرجع سابق، ص 208.

[5] أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، (د.ط)، الجزائر، 1986، ص 96.

والدليل أنّ سياسة دورفيغو كانت سياسة بوليسية جائرة، أنّه وفي أوّل عهده وجد أنّ جنوده ينامون على أسرة حديدية بدون مضربات، ففرض على سكان مدينة الجزائر غرامة من الصوف قدرها أربعة آلاف وخمسمائة قنطار لتجهيز الأسر.[1]

وأصدر القائد الأعلى بتاريخ 8 أفريل بلاغاً يمجد هذه الجريمة النكراء، ويهنئ فيه جيوشه عن الحماس والذكاء الذين أبدوهما في هذه المناسبة.[2]

ويقول الجنرال شانقرني: "لقد كانت التسلية الوحيدة التي أستطيع أن أسمح بها للجند أثناء فصل الشتاء هي السماح لهم بغزو القبائل المعادية التي تسكن فيها بين وادي الحراش وبورقيقة.[3]

من خلال ما قاله هذا الجنرال نجد بأنّ غزو القبائل أصبح بمثابة التسلية للجنود في فصل الشتاء.

وقبض على الشيخ القبيلة (الربيعة)، وحاكمه محاكمة صورية وأعدمه، رغم أنّ التهمة لم تثبت عليه ولا على قبيلته.[4]

والأبشع من ذلك قطع رأس الشيخ الربيعة، وحملت كهدية إلى الدوق دورفيغو، فقام هذا الأخير بالتبرع برأسه ورأس أحد أفراد قبيلته إلى طبيب يدعى بونافون ليجري تجربة علمية عليها.[5]

وخلفت هذه المجزرة مقتل حوالي 12,000 شخص، وهو العدد الإجمالي لسكان هذه القبيلة.[6]

وكخير شاهد على هذه المذبحة الشنعاء ندري شهادة المرتزق الألماني أوغيست جاجير الذي شارك بنفسه في هذه المجزرة، حيث يروي بدقة كبيرة الفضائح التي ارتكبتها الكتيبة بقوله: "نهب كل شيء في الخيام المهجورة وامتدت الأيادي المخربة إلى أبسط الأشياء واستولت العساكر الفرنسية على كل ما وجدته من ذهب وفضة وألبسة وأسلحة وغيرها من الأشياء الثمينة، بل حتى الأشياء التي لا

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1900**، ج1، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1992، ص 50.

[2] فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، تر: أبو بكر حايل، دار القصبة للنشر والتوزيع، (د.ط)، الجزائر، 2005، ص 47.

[3] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية للنشر والتوزيع والطبع، (د.ط)، القاهرة، 1956، ص 90.

[4] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1900**، ج1، مرجع سابق، ص 50.

[5] د. جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، مرجع سابق، ص 15.

[6] عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ، الجزائر خاصة ما قبل التاريخ إلى 1962**، مرجع سابق، ص 224.

قيمة لها لم تسلم من نهبهم، زيادة على ذلك حاولت القوات الاستعمارية أن تجر وراءها عدد ممكن من الماشية في استعجال كبير، لأنّها شاهدت مجموعات من البدو تتجه نحوها، وذلك لتمديد المساعدة وإغاثة إخوانهم المهددين بالزوال".[1]

وقد وصف حمدان خوجة مذبحة العوفية بقوله: "تلك الفضيحة ستكون صفحة سوداء في تاريخ الشعوب، والتي لا يصدق الكثير أنّها وقعت في القرن 19، عهد الحرية والحضارة الأوروبية".[2]

وفي 18 ديسمبر قام المجرم الدوق دورفيغو بارتكاب ثاني أكبر جريمة فظيعة ضد الإنسانية، حيث أقدم على تحويل مسجد "كتشاوة" إلى كاتدرائية، بعد أن قتل جنود الاحتلال آلاف المدنيين الجزائريين المعتصمين بداخله احتجاجاً على قرار التحويل الجائر.

وكانت حادثة العوفية ربيع سنة 1832 واحدة من سلسلة وقائع ارتكبها الدوق دورفيقو القائد العام الجديد ضد الأهالي. [3]

كما أنّ الجنرال دورفيغو القائد الأعلى لجيش الاحتلال قد أيّد سياسة بيجو اتجاه الجزائريين قائلاً: "وحيث أنّنا لا نستطيع أبداً أن نمدهم، فما بأيدينا إلاّ إقصائهم في الفيافي وسيبتعدون كما تبتعد الوحوش من الأماكن الآهلة، ويتحتم عليهم حين ذاك أمام اتساع رقعة استيطاننا وتعميرنا التقهقر نحو الصحاري والمغاور".[4]

من خلال ما قاله دورفيغو، ندرك بأنّ الفرنسيين سعوا إلى تهجير الجزائريين من أراضيهم لتوطين المستوطنين الأوروبيين فيها.

---

[1] عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830 – 1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، (د.ط)، الجزائر، 1995، ص ص 71 – 72.

[2] عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ، الجزائر خاصة ما قبل التاريخ إلى 1962**، مرجع سابق، ص 224.

[3] بشير كاشه الفرحي، **مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 – 1962**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، رويبة، الجزائر، ص 29.

[4] فرحات عباس، مصدر سابق، ص 45.

وقد نقل لنا حمدان بن عثمان خوجة من كتاب السيد بيشون حول ما أورده في قضية قبيلة العوفية قائلا: "حيث أنّ الجيش الفرنسي لم يتحاشى حتى النساء والأطفال، ولقد حدث أكثر من مرة أن ذبح الرضع على صدور أمهاتهم، وأحرقت المساكن وسلبت المواشي وامتلأت أسواقنا بالأمتعة المنهوبة، ولقد شوهدت في الأسواق أساور ما تزال على أزندتها الدامية، وقرط مخضبة بدماء الأذان التي انتزعت منها، ومن سوء الحظ أنّ مثل هذه الأعمال اللاإنسانية كانت تتجدد في كل مرة يتلقى فيها الجيش الفرنسي الأوامر، ويقال أيضاً أنّ بعض النساء تمّ بيعهن كما تباع الحيوانات".[1]

من خلال هذا القول ندرك بأنّ وحشية وهمجية الفرنسيين بلغت بهم إلى قطع أعضاء الإنسان والتنكيل بها في الأسواق.

بالإضافة إلى أنّ طرق العنف هذه لا تؤدي سوى إلى شل أفكار هؤلاء الأهالي ودفعهم إلى الحرب، ولقد صار من المتداول بينهم أنّ الفرنسيين ليس لهم هدف غير إبادة العرب وتجريدهم من أملاكهم الإرثية. [2]

ونتيجة إقدام دورفيغو على هذه المذبحة أصيب بمرض عصبي ونفسي، حتى أصبح يتخيل أرواح الأبرياء أشباحاً تطارده كلما حل الظلام، وأمام المرض الذي أصبح يعاني منه دورفيغو عزلته حكومته واستبدلته بالجنرال فوارول،[3] ويقال أنّ دورفيغو كان يعاني من سرطان اللسان فلم يزد عن شهرين بعد رجوعه حتى مات في جوان 1833 .[4]

---

[1] مسعود كواتي، **تاريخ الجزائر المعاصر وقائع ورؤى**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، الجزائر، 2011، ص 21.

[2] أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، **مذكرات**، تر: محمد العربي الزبيدي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 1981، ص 149.

[3] **فوارول تيوفيل**، ولد بتافان (سويسرا) 1781، تولى القيادة العامة للجيش الفرنسي في الجزائر 1833 إلى 1834، احتلت في عهده بجاية وأرزيو ومستغانم، توفي عام 1853، أنظر: بن يوسف تلمساني، مرجع سابق، ص 60.

[4] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830– 1900**، مرجع سابق، ص 54.

المطلب الثالث: إبادة عاصمة الأمير عبد القادر (الزمالة) 1843

إنّ تنفيذ خطة بيجو أجبرت الأمير على النزوح إلى الجبال والصحراء ولكنّها لم تقم بضربة قاضية ضده، وانتظرت هذه الضربة قدوم أحد أبناء لويس فيلب، وهو الدوق دومال القائد في بوغار.

أصبحت الزمالة عاصمة الأمير عبد القادر المتنقلة، عقب تدمير معسكر وتاجدمت واحتلالهما، وكانت الزمالة تشتمل على جميع المنشآت والمؤسسات العمومية بما في ذلك المدارس والمساجد ومصانع الأسلحة والمذابح والمتاجر ودكاكين الخياطين والحدادين، ولقد قال الأمير عبد القادر عن الزمالة: "أنّ عدد سكانها مئة ألف وأكثر، لكن في الحالات العادية يقدرون ما بين ثلاثين وأربعين شخص يقيمون في أكثر من ثلاثمائة دوار ويحرسهم خمسمائة نظام، وكانت متنقلة لعدم وجود الأمن.[1]

واعتبرت قيادة جيش الاحتلال، أنّ الاستيلاء على الزمالة يمثل هدفاً استراتيجياً لذلك أصبحت هدفاً أساسياً لنشاطهم، وكانوا حريصين على اكتشاف الغنيمة الضخمة، ومنذ أن أخبر الجنرال يوسف الدوق دومال عن زمالة الأمير وما تحتويها أصبح الاستيلاء عليها هو شغله الشاغل.[2]

قام الدوق دومال بتعبئة جيش من مركز بوغار، الذي غادره في 10 ماي 1843م، وكان تعداده مكون من 1300 رجل و 600 من الفرسان والصبايحية، وفرقة من مدفع الميدان ولقد كان يدلهم على الزمالة الأغا عمر بن فراح.[3]

وفي فجر اليوم السادس عشر من شهر ماي، جاء الشيخ الخائن (ابن فراح) راكضاً على فرسه معلناً أنّ الزمالة كانت عند نبع طاقين (جنوب بوغار)، وفي الحال أعطى دومال أوامره بالسير نحو المكان المذكور، ولضمان عنصر المفاجأة أكثر ألبس دومان فرسانه البرانيس الحمراء التي يرتديها فرسان الأمير غير النظاميين. [4]

---

[1] محمد عيساوي ونبيل شريخي، المرجع السابق، ص ص 164 – 165.

[2] المرجع نفسه، ص 165.

[3] جمال قنان، **دراسات في المقاومة والاستعمار**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص 76.

[4] المرجع نفسه، ص 77.

ووصف الأمير عبد القادر الهجوم على الزمالة بقوله: "لقد اعتقد أهل الزمالة عندما رأوا جنود الصبايحية متقدمين ببرانيسهم الحمراء أنّ هؤلاء جنود غير نظاميين عائدين، بل أنّ النساء قد رفعنّ أصواتهنّ بالزغاريد ترحيباً بهم، ولم يشعرنا بخيبة الأمل إلاّ بعد إطلاق النار، ثم تلا ذلك حالة فوضى لا توصف".[1]

ولم تحدث هناك معركة حقيقية فالذي وقع هي مجزرة بمعنى الكلمة، فالقوات التي كان من المفروض أن تقوم بالدفاع أذهلها عنصر المفاجأة، فلم تدم المعركة أكثر من ساعتين لينتهي كل شيء. [2]

وأسفرت هذه العملية حسب تقديرات الجانب الفرنسي عن سقوط 300 من العرب، وأسر 3601 من سكان الزمالة منهم الكثير من النساء والأطفال، وأطلق سراح الأغلبية، أمّا الأسرى الأكثر أهمية فإنّهم نفوا إلى سانت مارغيرت، وكان من بين الأسرى عمال الأمير عبد القادر محمد بن علال وكاتبيه محمد الخروبي وقدور بن الرويلة، كما كان من الأسرى والدي الأمير عبد القادر وضباطه النظاميين، وعائلات أكبر القادة.[3]

وكانت الغنيمة التي استولى عليها الفرنسيون عظيمة فهي تتألف من آلاف الحيوانات من مختلف الأنواع، كما استولوا على أشياء نفيسة وأموال جسيمة، واحتوت على صنوف وأنواع من الجواهر والأسلحة والحلي.[4]

وكان من المسلوبات أيضاً مكتبة الأمير عبد القادر، المكونة من أندر المخطوطات العربية والتي كانت فخمة التجليد، وكانت قيمتها تقدر بـ 5000 جنيه إسترليني[5]، إلاّ أنّ قيمتها الحقيقية لا تقدر بثمن، فلقد قضى الأمير فترات طويلة لجمعها، وقال عنها: "كان لي نية في إقامة مكتبة كبيرة

---

[1] شارل هنري تشرشل، **حياة الأمير عبد القادر**، ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1974، ص 216.

[2] جمال قنان، **دراسات في المقاومة والاستعمار**، المرجع السابق، ص 78.

[3] محمد بن عبد القادر، **تحفة الزائر في تاريخ الجزائر**، تحقيق: ممدوح حقي، ط2، دار اليقظة العربية، بيروت، 1964، ص 430.

[4] شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص 213.

[5] المصدر نفسه، ص 213.

في تاجدمت، لكن الله لم يعطيني الوقت للقيام بذلك فالكتب التي وجهتها للزمالة استولى عليها ابن الملك".[1]

فهكذا كان الاعتداء على زمالة الأمير عبد القادر، والذي رغم ما رافقه من جرائم ضد أهلها وممتلكاتهم، فقد وصفه بيجو بأنّه أكسب فرنسا المجد والشرف.[2]

[1] مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 213.

[2] محمد عيساوي ونبيل شريخي، المرجع السابق، ص ص 170 – 171.

المطلب الرابع: إبادة قبيلة بني صبيح1844

لم تتوقف عملية الإبادة التي لحقت الجزائريين فيما ذكرناه سابقاً من مذابح جماعية وتقتيل وتمثيل بالجثث، بل لقد لجأ بيجو وضباطه إلى وسائل أخرى لإبادة الجزائريين، والتي تمثلت هذه المرة في محاصرة الجزائريين داخل مغارات تحت الأرض ومنعهم من الخروج حتى الاختناق.

كان كافينياك أوّل من طبق هذه الطريقة، وذكر ذلك المؤرخ كاميل روسي في قوله: "خرج كافينياك سنة 1844م في عملية عسكرية على الضفة اليسرى من واد شلف متوجهاً إلى قبائل سبيعة التي اعتصمت داخل المغارات، وبعد رفض أفرادها الاستسلام أصدر كافينيك أوامره بمهاجمة إحدى المغارات الأخرى، وفي اليوم التالية اضطر المحاصرون الذين مات بعضهم اختناقاً على أن يخرجوا.[1]

كما اعترف كافينياك بجريمته في إبادة قبيلة بني صبيح عام 1844م بقوله: "لقد تولى الجنود جمع كميات هائلة من أنواع الحطب، ثم كدسوها عند مدخل المغارة التي حملنا قبيلة بني صبيح على اللجوء إليها بكل ما تملك من متاع وحيوانات، وفي المساء أضرمت النيران وأخذنا الاحتياطات حتى لا يتمكن أياً كان من الخروج حياً"[2].

ولم تتوقف الجريمة عند هذا الحد، فبعد حوالي عام قام العقيد كانروبا بجمع الأفراد الناجين والذين كانوا خارج أراضي القبيلة، وقادهم إلى مغارة ثانية وأمر ببناء جميع مخارجها، ولقد علق السيد على هذه الجريمة بقوله: "لقد ظلت تلك المقبرة التي ضمت خمسمائة شخص مغلقة وبداخلها جثث رجال ونساء وأطفال وقطعان تتآكل أو يأكلها التراب".[3]

---

[1] محمد عيساوي ونبيل شريخي، المرجع السابق، ص 181.

[2] سعاد الحداد وسامية خامس، **من جرائم الإستعمار الفرنسي في الجزائر**، مجلة المصادر، العدد 5، 2001، ص 228.

[3] محمد عيساوي ونبيل شريخي، المرجع السابق، ص 183.

المطلب الخامس: إبادة سكان أولاد رياح 1845

تعود عملية تنفيذ هذه الإبادة إلى عهد لويس فيليب، والتي تعد عار القرن التاسع عشر بالنسبة للجيش الفرنسي، إذ لم يقع أبداً مثل هذا العمل في الحروب الأوروبية.[1]

ويعود سبب هذه المجزرة إلى دعم قبائل أولاد رياح القاطنة بجبال الظهرة غرب الجزائر العاصمة لمقاومة الشيخ الشريف محمد بن عبد الله الملقب بومعزة، وفي المقاومة التي استمرت ما بين 1844 و1847م، وهي الفترة الزمنية التي تعرض فيها جيش الاحتلال إلى هزائم كبيرة على يد هذا المقاوم مدعماً بقبائل الظهرة بما فيهم أولاد رياح.

والظاهر أنّ الانتقام من قتلى الفرنسيون المتزايد زاد الطين بلة، حيث قتل الضابط بياتريكس رئيس المكتب العربي بمدينة تنس الساحلية، كذلك سحق الفرق العسكرية التي كان يقودها الرائد كانروبيس، بما في ذلك ضابط الهندسة الحربية في 22 أفريل عام 1845، كذلك إضعاف قوات الجنرال سانت آرنو الذي فشل في إطفاء نار المقاومة، ممّا دفعه إلى إخبار الجنرال بورجولي على أنّ هناك مجموعة اثنان وعشرون قرية في جبال الظهرة، كلها تدعم ثورة الشيخ بومعزة.[2]

ولخطورة ثورة بومعزة توجه الجنرال بيجو بنفسه إلى جبال الظهرة ووصل إليها يوم 9 ماي وبقي بالمنطقة إلى يوم 12 جوان 1845، وقد شارك بنفسه في المعارك ومواجهة الثوار.[3]

وتعرف هذه المعركة التي وقعت بناحية الظهرة في يناير 1845 بانتفاضة الطرق الصوفية، وقد شاركت فيها خاصة القادرية والرحمانية والدرقاوية والطيبية وفروعها.[4]

---

[1] بوعلام نجادي، **الجلادون 1830 – 1962**، تر: محمد المعراجي، منشورات (ANEP)، (د.ط)، (د.ب.ط)، 2007، ص 57.

[2] بوعزة بوضرساية وآخرون، **الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م**، مرجع سابق، ص 126.

[3] يحيى بوعزيز، **المقاومة في جبال الونشريس وحوض الشلف وجبال الظهرة ضد الاستعمار الفرنسي 1840 – 1864**، مجلة الأصالة، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، ع 79، 12 أوت 1980، ص 7.

[4] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830– 1900**، مرجع سابق، ص 228.

لقد نفذ هذه المجزرة أحد غلاة الاستعمار الفرنسي الذي دخل التاريخ الفرنسي من بابه الواسع بسبب جرائمه وأفعاله الدموية، على غرار بقية القادة العسكريين في الجيش الفرنسي المتواجد في الجزائر ألا وهو الجنرال بيليسي، ولقد قام الجنرال بيليسي في 17 جانفي من نفس العام بسد مداخل هذا الغار، ثم أشعل جنوده النار في الحطب الذي تم جمعه وتكديسه عند المداخل وبدأ الدخان يتسرب إلى الداخل لخنق الجزائريين بعد نفاذ الهواء.[1]

ولقد حاصر بيليسي وجنوده الغار من جميع الجهات وطالب القبيلة بالاستسلام فردت عليه بإطلاق النار.[2]

ولقد روى رقيب الهندسة موري أنّ جميع الجنود الذين استهدفتهم بعض الرصاصات تكالبوا على جمع الخشب وأنّه هو نفسه شارك في العملية بدافع الحقد الجارف، رغم أنّه لم يكن مكلفا إلاّ بمراقبة ما يجري،[3] ورغم وجود مفاوضات بين الحين والآخر فإنّ العقيد من عملية التدخين في مداخل الغار كما قال بعضهم عملية تحصيص العرب وشوائهم على النار بدم بارد.[4]

كما وصف لنا المؤرخ الفرنسي كاميل روسي هذا المشهد الرهيب لعملية بيليسي بالعبارات التالية: "كان الحريق قد وصل إلى أمتعة اللاجئين، وفي الليل خيل للجنود أنّهم يسمعون ضجة لا تكاد تبين وصيحات خانقة، ثم ساد صمت عميق، وفي وقت مبكر من الصباح استطاع بعض الرجال أن يخرجوا من المغارات فسقطوا مخنوقي الأنفاس أمام الحرس، وكان الدخان الذي انتشر في المغارات كثيفاً مؤذياً إلى حد أنّ الجنود لم يتمكنوا في البداية من الدخول".[5]

---

[1] بوعزة بوضرساية وآخرون، **الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م**، مرجع سابق، ص ص 126 – 127.

[2] بحوث ودراسات، **جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1830 – 1900**، مجلة أول نوفمبر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، رويبة، الجزائر، ع 155، 1997، ص ص 35 – 41.

[3] شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصر، الغزو وبدايات الاستعمار 1827– 1871**، تر: عياش سليمان، مج1، شركة دار الأمة، ط1، الجزائر، 2008، ص 545.

[4] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830– 1900**، مرجع سابق، ص 229.

[5] عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ**، الجزائر خاصة ما قبل التاريخ إلى 1962، مرجع سابق، ص 228.

حيث وصف أحد ضباط الإسبان هذه الجريمة بقوله: "كانت الجثث عارية والأوضاع تشير إلى التشنجات التي تعرضوا لها قبل موتهم... والدم خارج من أفواههم".[1]

ومن خلال ما وصفه لنا هذا الضابط ندرك مدى المعاناة الكبيرة التي كان يعانيها هؤلاء في تلك المغارات.

وقد وصف الأستاذ بلخوجة أنّ الفرنسيون من خلال هذا قد سبقوا هتلر عن طريق اختراعه للمحارق الجماعية، وتفننوا بذلك في كل أشكال القمع والتعذيب والتنكيل بالروح البشرية.[2]

وفي الأخير إنّ هذه المجازر ما هي إلاّ حلقة من حلقات سلسلة الإبادة التي ميزت سياسة الاحتلال الفرنسي التي قامت على الحديد والنار.[3]

[1] محفوظ قداش، **جزائر الجزائريون تاريخ الجزائر 1830 – 1954**، تر: محمد النعراجي، منشورات (ANEP)، 2008، ص 110.

[2] محمد.ع، **جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر**، مؤرخون يستعرضون نموذجي قبيلة العوفية وأولاد رياح، بتاريخ 2011/02/13، تمت الزيارة يوم الجمعة 2023/04/10، H11:32:11، متاح على الرابط: www/enamahar.online.com

[3] بوعزة بوضرساية وآخرون، المرجع السابق، ص 128.

المبحث الثالث: أمثلة على الإبادة الجماعية الفرنسية في حق الجزائريين في الجنوب الجزائري

المطلب الأول: إبادة سكان منطقة الزعاطشة 1849

لقد استمرت إدارة الاحتلال الفرنسي على عهد النظام العسكري في ارتكاب المجازر، بحيث لم تتوقف عند حد معين بغض النظر عن المجازر الرهيبة التي تمت الإشارة إليها سابقاً، وجدت هذه الإدارة المتعفنة ضالتها في الاعتماد على حجج واهية، تمثلت في دعم أفراد القبائل العربية للثورات الشعبية وهو ما أثار حفيظة هذه الإدارة التي راحت تبيد كل قبيلة تشك في دعمها لأية ثورة.[1]

ومن بين الثورات البطولية التي خلدت اسمها في تاريخ الجزائر بحروف من نور ونار، ثورة الزعاطشة التي اندلعت في عام 1849م، بواحة الزعاطشة في الزيبان والتي تبعد 35 كلم جنوب غرب بسكرة، وهي واحة صغيرة تملك من الحر ما يعجز اللسان عن وصفه، محاطة بأسوار النخيل والأشجار المثمرة تمتد على مسافة 12 كلم.[2]

وكان زعيمها هو الشيخ أحمد بوزيان[3] مقدم الطريقة الدرقاوية بالمنطقة، وكان في السابق يعمل سقاء في مدينة الجزائر العاصمة، وهو رجل ذو حيوية ونشاط، وعمل تحت إمرة الأمير عبد القادر كشيخ على سكان الزاب الصحراوي.[4]

لقد استمرت ثورة الزعاطشة عدة أشهر بعد انطلاقها بواحة الزعاطشة في الزيبان، لتشمل الأوراس والحضنة أيضاً، وتمّ القضاء عليها بالطريقة التي طبقت على أولاد رياح والعوفية، وذلك

---

[1] بوعزة بوضرساية وآخرون، **الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م**، مرجع سابق، ص 131.

[2] محمد عيساوي و نبيل شريخي، المرجع السابق، ص 210.

[3] **أحمد بوزيان بن إسماعيل:** ولد عام 1799، ينحدر من أسرة مشهورة في بسكرة وهي عرش الدوارة، درس في زاوية بالجزائر، وبعد سقوط العاصمة عاد إلى الزيبان أين التقى عبد القادر وشارك معه في عدة معارك، حتى عيّن شيخ على الزاب الشرقي، أنظر: أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1900، مرجع سابق ص 331.

[4] يحيى بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج1، دار الهدى للنشر والتوزيع، (د.ط)، الجزائر، 2004، ص 565.

باستعمال الحرائق والألغام والحصار الطويل، فهي لم تكن حرباً ولكنها كانت اعتداءً صارخاً على كل القيم.[1]

وكانت ثورة الزعاطشة قد مهدت أحداث شبه سياسية تنم عن ثقافة أهل المنطقة واطلاعهم بالأحداث الدولية، خاصة ما حدث في فرنسا سنة 1848م، من انقلاب على الملك لويس فيليب وقيام الجمهورية الثانية، فثار سكان الواحات بهذه الأخبار وأخذ المتنورون منهم يسعون ويفكرون في انتهاز الفرصة للقيام بالثورة.[2]

وكان انهيار الحكم الملكي بفرنسا قد أعقبه انهيار الحكم العسكري بالجزائر، وقيام سلطة مدنية بها، غير أنّ ذلك لم يغير من واقع الجزائريين في شيء.[3]

وقد اتسع نطاق هذه الثورة فشملت كل المنطقة الممتدة بين قسنطينة والزيبان مروراً بالأوراس.[4]

وكانت من أسباب الثورة عدم مراعاة السلطات الفرنسية لحالة السكان السيئة اقتصادياً، واستخفافها بأوضاعهم المتدهورة في الواحات، فأقدمت على رفع الضريبة على أشجار النخيل، من 15 إلى 45 سنتيم مرة واحدة أي بنسبة الثلثين، واستحواذها على الأحباس، بالإضافة إلى انتشار الروح الوطنية، وأمل الشيخ بوزيان في إحياء المقاومة التي قادها الأمير عبد القادر.[5]

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، مرجع سابق، ص 330.

[2] يحيى بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع والعشرين**، دار البعث للطباعة والنشر، ط1، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 59.

[3] محمد الصغير سويسي، **ثورة الزعاطشة دوافع وأسباب الفشل**، المجلة الخلدونية، الجمعية الخلدونية للدراسات والأبحاث التاريخية لولاية بسكرة، الجزائر، ع3، ديسمبر، 2004، ص 43.

[4] بشير بلاح، **موجز تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830– 1989)**، دار المعرفة للنشر والتوزيع، (د.ط)، الجزائر، 2000، ص 41.

[5] محمد عيساوي و نبيل شريخي، **الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830 – 1871)**، مرجع سابق، ص ص 210 – 211.

وأيضاً قد كانت سنة 1849 فترة مناسبة لتجديد الكفاح، لأنّ فرنسا كانت منشغلة داخلياً بأحداث ثوراتها وتبعه ذلك من تصفية للنظام الملكي وتدعيم النظام الجمهوري، وإقامة مؤسسات اقتصادية ذات طابع اشتراكي. [1]

وكذلك انشغال قوات الاحتلال الفرنسي بقمع الثروات في القطاع القسنطيني وغيرها، كثورة الزواغة وبني يعلى ملكين بجبال جرجرة وأولاد دراج بالحضنة فتراجع عدد قوات الاحتلال ببسكرة إلى ثمان مئة جندي في غياب القائد سانت ديرمان. [2]

ومهما يكن من أمر فإنّ الظلم الاقتصادي هو من الدوافع الهامة لاشتعال الثورة، غير أنّه ليس بالدافع الأساسي لأنّ الجزائريين يثورون غالباً بدافع الشرف والدين والوطن.

في ظل هذه الأوضاع دعا الشيوخ بوزيان أنصاره إلى جمع الأسلحة وإعلان الإستعداد للجهاد، [3] وبسبب هذه النشاطات حاول سروكا نائب المكتب العربي ببسكرة القبض على بوزيان في واحته، فتصدى له أنصاره وأطلقوا الرصاص على الضابط الفرنسي، ومن كان معه ففر عائداً إلى مقره.

ونظراً لهذا الموقف المتأزم اتجه دي بوسكي رئيس المكتب العربي إلى الزعاطشة على رأس 50 من الخيالة، وطلب من السكان أن يسلموا له بوزيان فرفضوا، [4] وتأزم الوضع أكثر بقيام سكان كل من واحات طولقة وفرفار وليشانة، وبوشقرون يحمل السلاح للدفاع عن الشيخ بوزيان ورفقانه،

---

[1] يحيى بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع والعشرين**، مرجع سابق، ص 60.

[2] عباس كحول، **دور الزاوية الرحمانية في مقاومة الاحتلال الفرنسي بالزاب الشرقي 1849- 1859**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، تخصص المقاومة الوطنية والثورة التحريرية، جامعة الجزائر (2)، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، السنة الجامعية، (2010- 2011)، ص 28.

[3] أحميد عميراوي وآخرون، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844- 1916**، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 40.

[4] العربي منور، **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر**، دار المعرفة، (د.ط)، الجزائر، 2006، ص 199.

وعندئذ فضل دي بوسكي عدم مواجهة الثوار والانسحاب إلى بسكرة بشرف نظراً لفئة القوات المرابطة بمدينة بسكرة. [1]

وكذلك انتشرت الثورة إلى جهات الأوراس وسفوحه بفضل نشاط بوزيان الدعائي، بواسطة الرسائل التي كان يوجهها إلى زعماء السكان يدعوهم إلى الجهاد في سبيل الله، واستجابت القبائل لهذا النداء، واشتعلت نار الثورة في كل مكان حول دائرة بسكرة.[2]

خطط الفرنسيين في مقاومة الثورة:

لقد كانت محاولة الفرنسيين الأولى في عزل الثورة في الواحة، وفرض حصار عليها حتى لا تنتشر إلى جهات أخرى، وعلى هذا الأساس كلفوا الكولونيل كاربوكبيا بمواجهة حركة أولاد سحنون في بريكة، فاتجه إليهم بقواته وخاض معهم معركة متكاوك يوم 9 جويلية.[3]

وانتزع منهم ألفي جمل و12 ألف رأس غنم، وبعد ذلك اتجه إلى الزعاطشة ووصلها يوم 16 جويلية، ومنها اتجه إلى بسكرة ليقود النجدات العسكرية التي كان الجنرال هيربيون يعدها ويجمعها، وفي 2 أكتوبر 1849 الفرنسيون بإطلاق شاحنات عسكرية ضد الزعاطشة، لكنّها انهزمت في انتظار نجدات قادمة من قسنطينة بقيادة الجنرال هيربيون والكولونيل كانروبار، [4]حيث قام الجنرال هيربيون بجمع 4993 رجلاً من قسنطينة وسطيف وبوسعادة وباتنة خلال شهر سبتمبر، وزحف على رأسهم إلى بسكرة أواخر نفس الشهر، ومن هناك قاد كاريوسكيا هذه القوات إلى واحة الزعاطشة وعسكر فيها على سفح كلية المايدة أمام الواحة وليشانة.[5]

---

[1] يحيى بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع والعشرين**، مرجع سابق، ص 62.

[2] يحيى بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج1، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 566.

[3] عباس كحول، مرجع سابق، ص 39.

[4] Mahfoud Kadddache, Algérie des Algériens de la préhistoire, a 1954, EDIF, 2000, Alger, 2009, p 628.

[5] يحيى بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج1، مرجع سابق، ص 568.

وفي نفس اليوم أمرت السلطات الفرنسية شيخ العرب ابن قانة بأن يجمع شيوخه وقواده ويكلفهم بالإحاطة بالواحة والزاوية لأحكام الحصار حولها من الجنوب في انتظار لحاق باقي القوات.[1]

وتعد انتفاضة سكان واحة الزعاطشة صفحة مشرفة في كفاح سكان الواحات، [2] لأنّ سكانها رغم قلة إمكانياتهم فقد صمدوا أمام القوات وسجلوا في تاريخ البطولات أروع الصفحات، ولذكرى هذا النصر العظيم نصر الخسة والدناءة والنذالة أطلقوا اسم هذه الواحة الشهيرة على طريق من طرق الجزائر العاصمة. [3]

وهذه الأعمال الوحشية التي ارتكبها الجنود ضد سكان قرية صغيرة دفعت بيلسي لأن يصرح: "لا أخاف إذ أقول بأنّ مجد المنهزمين فاق وغطى على مجد المنتصرين". [4]

من خلال هذا التصريح ندرك بأنّ النصر الذي حققه الفرنسيون لم يجلب لهم المجد، لأنّ مصدره هو إبادة سكان قرية صغيرة.

ولم يبقى لنا بعد هذه الملحمة الخالدة التي سطرت بالدماء سوى الاعتزاز ببطولة أجدادنا والافتخار بمآثرهم والسير على خطاهم، ومطالبة السلطات العليا في البلاد باسترجاع هذه الرؤوس المحنطة لمخالفة وجودها بالمتحف للأعراف والقوانين والمواثيق الدولية، واعتبارها جريمة ضد الإنسانية، وتعد إهانة لكرامة الإنسان واستعدادها لتدفن في مقابر المسلمين. [5]

---

[1] يحيى بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع والعشرين**، مرجع سابق، ص 64.

[2] يحيى بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج1، مرجع سابق، ص ص 572- 573.

[3] أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 152.

[4] محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830 – 1954**، منشورات وزارة المجاهدين، الأبيار، الجزائر، ص 83.

[5] فوزي مصمودي، **الذكرى 152 لثورة الزعاطشة ببسكرة**- أما لنا أن نسترجع رؤوس زعمائها من متحف باريس، صحيفة الشروق اليومي، الجزائر، عدد 330، ديسمبر، 2001، (د.ص).

المطلب الثاني: إبادة الأغواط 1852

تنقسم واحة الأغواط إلى قسمين يفصل بينهما جبل تيسقرارين أو صخرة الكلاب، فالواحة الشمالية تمتد على سهل صغير ينحصر بين جبل راسله عيون شمالاً وجبل تيستقرارين جنوباً، تربتها رملية وأراضيها الفلاحية تتمركز أكثر في الجهة الشمالية، أمّا الواحة الجنوبية فتمتد جنوب تيسقرارين.

ونظراً لأهمية الأغواط فإنّ الفرنسيين قد حضروا لاحتلالها منذ 1844، حين بعثوا إليها حاكم التيطري واستقبله أحمد بن سالم في جيش كبير، وظل خليفة على المدينة باسم الفرنسيين.

وقد احتل الفرنسيون الأغواط في 2 ديسمبر 1852، وارتكبوا بها مجزرة رهيبة للغاية في 4 ديسمبر جعلت أهل المدينة يخلونها بصفة جماعية، حتى سمي ذلك العام بعام الخلية.[1]

حيث يعتبر حصار الأغواط أحد حلقات الاحتلال الفرنسي الجزائري، وقد قاد الجنرال إمابل جيشاً تعداده 6000 جندي لمحاصرة مدينة الأغواط في 21 نوفمبر 1852، وقع الاقتحام الحاسم للمدينة في 4 ديسمبر، وسقطت في قبضة الفرنسيين وكانت المعاملة الوحشية لسكان المدينة جزءاً من تكتيك الأرض المحروقة للجيش الفرنسي، وسجل أولى حالات الاستخدام المسجل سلاح الكيميائي من المدنيين. [2]

وقد تحول اقتحام الأغواط بسرعة إلى عدة أيام من المذابح لمعاقبة السكان الذين تمّ التعامل معهم على أنهم أعداء محاربون، كما شهدت المعركة سقوط القتلى في الجانب الفرنسي كان من بينهم الجنرال بوسكارين، الأمر الذي زاد في رغبة الجنود الفرنسيين في الانتقام من السكان حتى يكونوا عبرة للبلدات والمدن الأخرى في جميع أنحاء جنوب الجزائر.

[1] كمال بن صحراوي، معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن 19، منشورات ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، ط1، 2020، ص 45.

[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر المعاصر، ص 245.

وذبح حوالي ثلثي (ما بين 2500 و 3000 من إجمالي 4500 عدد السكان المتبقين في المدينة المحاصرة)، بما في ذلك النساء والأطفال.[1]

تركت المجزرة صدمة عميقة في سكان المدينة عانوا منها حتى يومنا هذا، يعرف "عام الخالية" سنة إفراغ مدينة الأغواط من سكانها، وتعرف أيضاً باسم سنة أكياس الجيش في إشارة إلى الطريقة التي وضع بها الرجال والأولاد الباقين على قيد الحياة في أكياس الخيش والقي بهم في حفر الخنادق، كتبت العديد من التقارير عن المعارك التي كتبها قادة الجيش والجنود وزوار المدينة بعد المجزرة، والتي نقلت الجو المرعب للمدينة بعد الحصار.

وقد خلفت هذه المجزرة خسائر بشرية كبيرة، وهي أنّ الجيش الفرنسي قد فقد خمسة قتلى و12 جريحا، بينما فقد أبناء الأغواط 100 شهيد أي بنسبة 5% من عدد الخسائر البشرية في بداية المجزرة، أمّا عن النتيجة النهائية لهذه الإبادة الجامعية كانت 800 شهيد وهناك من قيل 2000 من بينهم عدد من الفرنسيين.

وبعد بضعة أشهر للمجزرة الأغواط وقع الجنرال راندون الحاكم الفرنسي للجزائر في 29 أفريل 1853 مع نبلاء مدن مزاب، معاهدة عرفت في فرنسا باسم استسلام مزاب.[2]

[1] محفوظ قداش، جزائر الجزائريون، تاريخ الجزائر 1830 – 1954، المرجع السابق، ص 345.

[2] مصطفى عبيد ومحمد يعيش، الحملة على الأغواط، نوفمبر 1852 من خلال رسالة الجنرال يوسف إلى الجنرال بيليسي، المجلة التاريخية الجزائرية العدد 01، أفريل 2017، ص 76.

المطلب الثالث: مجازر 8 ماي 1945

يرى بعض الكتاب أنّ بداية هذه المجزرة كانت أولاً عبارة عن مظاهرات بتخطيط من عناصر الحركة الوطنية الذين اجتمعوا سراً بقصر الشلالة في نهاية أفريل، واتفقوا على برنامج وهو مهاجمة الإدارة الفرنسية والاستعمار، وكان الهدف من هذه المظاهرة هو الضغط على الفرنسيين بإظهار قوة الحركة الوطنية ووعي الشعب الجزائري بمطالبه، ولكنّ المظاهرة التي حدثت يوم الاحتفال صادف الإعداد لها نوع من الفوضى، نتج عنها تأخر الحلفاء في تحديد اليوم الذي سيقع فيه الاحتلال.[1]

وفي يوم الفاتح من ماي 1945 بادر حزب الشعب الجزائري بتنظيم مظاهرات عبر التراب الوطني، وهو اليوم العالمي للعمال، ومن المعروف أنّ هذا الحزب قد احتفظ بتنظيمه السري رغم تواجده ضمن أحباب البيان والحرية، وقد كانت هذه المظاهرات متميزة إذ أعد لها حزب الشعب العلم الوطني، وحضروا الشعارات التي يرفعها المتظاهرون، ومن بين هذه الشعارات استقلال الجزائر، نهاية الاستعمار تحرير مصالي.[2]

وفي 7 ماي 1945 بدأ الاحتفال رسمياً عندما أعلن الحلفاء عن نهاية الحرب، وسرعان ما بدأ الفرنسيون في تنظيم مهرجان الأفراح، لكنّ الجزائريون قاطعوه ونظموا مهرجانات خاصة بهم، وكانت شعارات الجزائريين تدور حول المناداة بالحرية واستقلال الجزائر، ولم تظهر فيها عبارات العداء للفرنسيين.[3]

وفي 8 ماي 1945 احتفل العالم الغربي بعقد الهدنة مع ألمانيا، وأراد الجزائريون أن يشاركوا في هذا الاحتفال، وأن يرفعوا راياتهم عاليا في الجزائر، وأن يعبروا عن أهدافهم التي تتمثل في حقهم في الحرية والاستقلال، هذا الحق الذي قاتلوا من أجله في صفوف الحلفاء بشجاعة وإقدام.

---

[1] حميدة عميراوي، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث/ ط1، دار الهدى، 2004، ص 148.

[2] مهساس أحمد، الحركة الثورية في الجزائر 1944 – 1954، الجزائر، دار المعرفة، 2007، ص 237.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 230.

وتعبيراً عن هذه الإرادة حمل الجزائريون رايتهم صبيحة هذا اليوم في مدينة سطيف وخراطة وقالمة وغيرها من المدن.[1]

وعليه قامت مذبحة 8 ماي مدبرة وعن سابق قصد، حيث أراد الاستعمار الفرنسي من وراءها تحقيق أهداف عديدة منها:

- قبر الأماني الوطنية وكبح تيار التحرير الذي بدا عميقاً جارفاً لدى الشعب الجزائري منذ بيان فيفري 1943، حيث تزايد هذا الشعور وتعمق أكثر مع الأيام وكاد أن يكون شاملاً وجماعياً.
- إعادة الاعتبار للجيش الفرنسي الذي لا يزال يتجرع مرارة الهزيمة والنكسة التي تعرض لها على يد الألمان في الحرب العالمية الثانية.
- محاولة إرهاب باقي المستعمرات وإظهار القوة الفرنسية، حتى لا تطلب الاستقلال. [2]

ومن هنا اختلف أيضاً بعض المؤرخين حول الأسباب الحقيقية لأحداث 8 ماي 1945، حيث يرى البعض أنّ العامل الاقتصادي من بين الأسباب الرئيسية لهذه الحوادث، والدليل على ذلك أنّ الجزائر خلال فترة الحرب العالمية الثانية شهدت عملية تجريد لخيراتها الاقتصادية من أجل إطعام أوروبا، والذي نجم عنه معاناة الشعب الجزائري من مجاعة كبيرة وأمراض قاتلة.[3]

كما هناك البعض أيضاً من أرجع أنّ تفسير هذه الحوادث يعود بحقد المسلمين على المسيحيين، وقد كان سكان الريف والمدن الجاهلين بالسياسة لذلك كانوا مستعدين لنداء الجهاد عند أول إشارة، وهو ما أكده حاكم بلدة "فج مزالة" فقد قال في تقريره: "إنني أؤكد أنّ الحركة لحوادث 8 ماي التي بدأت يوم 9 ماي في فج مزالة فقد أخذت طابعاً ثورياً تحت راية الإسلام، وقد حاول

[1] بركات أنيسة، محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، منشورات متحف المجاهد، 1995، ص 213.

[2] عمار قليل، ملحمة الجزائر، ج1، ط1، الجزائر، دار البعث،1991، ص 141.

[3] أبو القاسم يعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 236.

الفرنسيون ربط ما كان يحدث في الجزائر بما كان يحدث في فلسطين وذلك منعا لاصطدام الجزائريين باليهود.[1]

وقد نجمت على هذه المجزرة نتائج فاقت كل التوقعات في ظرف وجيز جداً، دلالة على بشاعة المجزرة وحقد المستعمر حيث بلغ عدد المشاركين في هذه المظاهرات وما أنجز بعد ذلك من أعمال العنف حسب معلومات الإدارة الفرنسية 5000 شخص، أغلبهم من العمال البسطاء والفلاحين المعدومين، وهم حسب ما أوردتهم الصادرة في 30 جوان 1945 لا يتجاوزون نسبة جريدة لاديباش دلاجيري، 05% من مجموع سكان تلك المناطق البالغ عددهم آنذاك حوالي مليون نسمة. أمّا عدد الضحايا فكانت 45 ألف شهيد من الجانب الجزائري، حيث ذكرت جريدة العلماء أنّ العدد 85 ألف.[2]

وهكذا دامت هذه المجازر أياماً وليالي، وكان القمع وحشياً لا يرحم أحداً، حيث استعمل المستعمر فيها كل أنواع الأسلحة.

[1] أبو القاسم يعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 224.

[2] عيناد رضوان ثابت، 8 ماي 1945، الإبادة الجماعية. تر: إلهام سعيد محمد، ط1، بيروت، دار العربي، 2005، ص 83.

خلاصة الفصل:

وما يمكن استخلاصه من كل ما ذكر هو أن القادة والجنود الفرنسيين منذ أن وطئت أقدامهم أرض الجزائر قد ارتكبوا العديد من المجازر ضد الشعب الجزائري، حيث قاموا بإبادة العديد من سكان المناطق والقبائل الجزائرية، نذكر منها إبادة سكان منطقة البليدة 1830، وإبادة سكان قبيلة العوفية، 1832، وإبادة سكان قبيلة أولاد رياح 1845، وإبادة سكان منطقة الزعاطشة 1849.

وهناك أسباب عديدة أدت بالجنود إلى ارتكاب هذه الجريمة، وهي رفض سكان المناطق والقبائل للاحتلال الفرنسي في الجزائر، حيث قام سكان منطقة البليدة بالهجوم على الحامية العسكرية التي وضعها الجنرال كلوزيل في البليدة، وكذلك اتهام هذه القبائل بالسطو والسرقة مثلما حدث لسكان قبيلة العوفية بالحراش، التي اتهمها الجنرال دورفيقو بسرقة الهدايا التي أرسلها مع وفد إلى شيخ العرب فرحات بن سعيد بالزيبان، دون أن يتأكد من صحة تواطؤ الأهالي على السرقة، أو لمساندة هذه القبائل لزعماء المقاومات الشعبية ورفضها الخضوع للاستعمار كمساندة سكان قبيلة أولاد رياح لثورة بومعزة في جبال الظهرة والونشريس، أو من أجل مصادرة أرضيهم وممتلكاتهم ومنحها للمستوطنين للاستيطان فيها مثلما حدث لسكان منطقة الزعاطشة، التي رفضت دفع الضرائب فاستولوا على واحاتها ونخيلها، فكانت عمليات الإبادة الجماعية ضد سكان هذه المناطق والقبائل تتم إمّا عن طريق القتل الجماعي أو عن طريق القتل بالحرق، مثلما حدث لسكان قبيلة أولاد رياح الذين اختنقوا داخل المغارة فلم يرحموا بذلك طفلاً رضيعاً ولا امرأة ولا شيخاً كبيراً كما قطعوا رؤوس الزعماء ومثلوا بها على الجدران حتى يثيروا الرعب في نفوس الجزائريين، وقد نددت القوانين الدولية بهذه الجريمة البشعة، وحددت لمرتكبيها عقوبات نصت عليها الاتفاقيات بين الحكومات والمحاكم الدولية كالسجن لمدة أقصاها 30 سنة، أو السجن المؤبد في حالة خطورة الجريمة، أو دفع تعويضات مناسبة للضحايا.

الفصل الثالث: التشريعات التعسفية الفرنسية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري

تمهيد

المبحث الأول: تعريف التشريعات التعسفية

المبحث الثاني: نماذج عن التشريعات الفرنسية خلال النصف الثاني من القرن 20م

المبحث الثالث: انعكاسات القوانين التعسفية على الوضع الداخلي للمجتمع الجزائري

خلاصة الفصل

الفصل الثالث: التشريعات التعسفية الفرنسية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري.

تمهيد: سعت الإدارة الفرنسية إلى سن مجموعة من القوانين العقابية الاستثنائية وفرضها على الجزائريين، وقد جمعت ذلك في اصطلح عليه بالتشريعات التعسفية، حيث تمّ تقنين العقوبات الردعية وفرضها على المجتمع الجزائري، واستمرت الإدارة الاستعمارية في تجديد تلك القوانين حسب الظروف والتطورات التي عرفتها الجزائر.

المبحث الأول: تعريف التشريعات التعسفية

1. مفهوم التعسف:

يشمل مفهوم التعسف شرطين معاً هما أن يكون اللجوء إلى شكل من أشكال الحرمان من الحرية وفقاً للقوانين والإجراءات المعمول بها وأن يكون ذلك متناسباً مع الغاية ومعقولاً وضرورياً.[1]

2. مفهوم التشريعات التعسفية:

هي مجموعة من المراسيم والقوانين الاستثنائية التي أصدرتها السلطات الفرنسية بشأن الجزائريين، تقوم على الروح الصليبية ولو كانت في ظاهرها تخفي ذلك، ويدخل في ذلك أهم القوانين التي بدأت بمحاولات إلغاء القضاء الإسلامي، وهناك العديد من القوانين الاستثنائية التي جعلت من الوجود الفرنسي في الجزائر ليس مجرد احتلال سياسي واستغلال اقتصادي ولكن قوة صليبية تحمل معها أضغان الماضي بكل بشاعتها.

وعليه فإنّ التدخل بين السياسات الاستعمارية مع محتوى نصوص القوانين والمراسيم لا يجعلنا نفرق بين ما هو سياسة وما هو مرسوم أو مشروع قانون، لأنّ كل فعل أو رد فعل لها تجسده

[1] ماليكة عالم، **القانون والعدالة في الجزائر المحتلة 1830-1962**، مجلة الرواق، مجلد 05، جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، جوان، 2021، ص 523.

قوانين تصدر بين الفينة والأخرى، بمعنى أنّ أي سياسة أو مشروع تبدأ كفعل ينتهي بتقنينه أو صبغه بالصبغة القانونية، ومن ثمّ تنشأ نصوص القوانين والمراسيم.[1]

[1] ماليكة عالم، **مجلة الرواق**، المرجع السابق، ص 523.

المبحث الثاني: نماذج عن التشريعات الفرنسية خلال النصف الثاني من القرن 20م

المطلب الأول: قانون 22 أفريل 1863:

كان لتأثير كل من الأمير عبد القادر وإسماعيل عربان[1] بليغ الأثر إذ رأى نابليون تأسيس مملكة عربية في الجزائر، وهذا ما تجسد في الرسالة التي بعث بها إلى بيليسي[2] يوم 6 فيفري 1863م، ومن خلالها أمره بوقف مصادرة الأراضي وإعلان المساواة بين الفرنسيين والجزائريين واعتبار نابليون إمبراطور العرب كما هو إمبراطور فرنسا.[3]

وعليه أصدر نابليون قانوناً بتاريخ 22 أفريل 1863م يحدد فيه كيفية المحافظة على أملاك الجزائريين، كما أكد للحاكم العام أنّ الجزائريين يتمتعون بحقوق شرعية وهم تحت حمايتي.[4]

كما تضمن هذا القرار مجموعة من المواد أبرزها المادة الأولى التي نصت أنّ قبائل الجزائر هي التي تملك الأراضي التي تتمتع بها بصفة دائمة وكل العقود والتقسيمات وتوزيع الأراضي التي حصلت بين الدولة والأهالي بالنسبة لملكية الأرض مؤكدة.[5]

كما نصت المادة الثانية من القانون على تحديد مناطق القبائل ثمّ تقسيمها على مختلف الدواوير، وتمّ تطبيق قرار مجلس الشيوخ انطلاقا من 6,883,811 هكتار، كما مس هذا القرار ثلاثة

---

[1] **إسماعيل عربان** Tomas Urba، ولد بمدينة كايان كويانا بتاريخ 31 ديسمبر 1812، اتجه رفقة مجموعة من السانسيمونين بقيادة ميل باردو إلى تركيا لاكتشاف الشرق الذي حلم طويلاً بتحقيق التعايش بينه وبين الغرب (أنظر حميدة عميراري، دراسات في تاريخ الجزائر، ط2، الجزائر، 2004، ص 119).

[2] **بيليسي**: درس في الأكاديمية العسكرية، شارك في حملة الجزائر 1830، أباد قبيلة جزائرية في الظهرة في 18 جوان 1845م، (أنظر في داهة عدة، الإسنيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 – 1962)، ج2، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين 490).

[3] حميدة عميراري، مرجع سابق، ص 120.

[4] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، ط1، دار الغرب الإسلامي، ص 123.

[5] محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين– تاريخ الجزائر 1830 – 1954م**، ترجمة محمد المعرابي، منشورات A.N.P، ص 164.

قبائل بتكوين 667 دوار بهم 2129052 جزائري وبالتالي تم سلب 2,520,270 هكتار من الجزائر بنسبة 36% من أراضيهم.[1]

كما أرسى هذا القانون تحويل الملكية الجماعية لأراضي القبائل إلى ملكية فردية، والتي طالب مناصروها أمام مجلس الشيوخ بقولهم: "جميعنا متفقون أنّ الملكية الجماعية ستكون عقبة يصعب تجاوزها، إنّ الملكية الفردية الحرة هي السبيل الأفضل نحو استعمار خصب".[2]

وعلّق الكونت دو كازا بيانكا على هذا القانون بقوله: "إنّ مستقبل الاستعمار لا خوف عليه، بعدما تقرر امتلاك الأراضي التي كانت للعرب"، ومن جراء هذا القانون خسرت قبيلة أولاد كبير بوادي الشلف 12,000 هكتار من أفضل أراضيها، التي كان مجموعها 39,000 هكتار.[3]

وكان الغرض من القرار المشيخي الصادر في 22 أفريل 1863م تغتيث أراضي العروش وفرض تقسيمها على الأفراد بتحويلها إلى ملكيات فردية، بهدف جذب الجزائريين إلى الحضارة الفرنسية من خلال معاملتهم العقارية مع المستوطنين.[4]

جلبت هذه السياسة من خلال القرار المشيخي عداء العسكريين الذي وجهت إليهم مسؤولية تنفيذ هذه السياسة، وهذا ما تجسد من خلال غضب الحاكم العام بيليسي من خلال الرسالة السابقة التي وجهها إليه نابليون وغيره من العسكريين الذي حملوا مسؤولية قيام الثورات الشعبية في كل من ثورة أولاد سيدي الشيخ [5] في عام 1864م، وثورة زواغة وفرجيوة بالبابور، واتحدوا على ضرورة قهر الجزائريين عن طريق زجرهم واستخدام السياسة التعسفية.[6]

---

[1] محفوظ قداش، مرجع سابق، ص 165.

[2] عبد اللطيف بن أشنهو، **تكوّن التخلف في الجزائر**، مر: عبد السلام شحادة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص ص 57 – 58.

[3] مصطفى الأشرف، **جزائر الجزائريون، تاريخ الجزائر 1830 – 1954**، المرجع السابق، ص 165.

[4] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 – 1989**، ج1، د.ط، دار المعرفة، الجزائر، ص 159.

[5] **ثورة أولاد سيدي يحيى الشيخ:** انطلقت في مارس 1864م بالجنوب الوهراني بسبب السياسة الفرنسية في المنطقة، انطلق من منطقة البيض بقيادة سي سليمان بن حمزة، (أنظر بلاح، مرجع سابق، ص 135).

[6] يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1954م**، 2009، دار عالم المعرفة للنشر والتوزيع، ص 20.

وتسبب هذا القانون غضب الأهالي، فعبروا عن ذلك في الصحافة وهو وبإمضاء العرائض، كما طالبوا بمقابلة نابليون الثالث لكنّ هذا الأخير رفض استقبالهم، وما زاد الأمر سوءاً هو تدهور إنتاج الأهالي بسبب نظام الضرائب الجائر، وتراجع زراعة الحبوب إلى مناطق لا تصلح لزراعتها.[1]

المطلب الثاني: قرار مجلس الشيوخ: قانون 14 جويلية 1865

في عام 1865 من 3 ماي إلى 7 جوان 1865 قرر نابليون أن يزور الجزائر مرة ثانية، وهذا بسبب غضب الجميع، ومن أجل الإطلاع على الأوضاع والمشاكل.[2]

خلال زيارته زار أهم المدن والقرى في الجزائر من أجل تجسيد فكرة الكيان الجزائري، غير أنّه استقبل بكل برودة من طرف الكولون والحاكم العام، وبعد عودته إلى باريس بعث برسالة للحكم العام ماكمهون[3] يوم 20 جوان 1865، تضمنت 88 صفحة حملت عنوان "سياسة فرنسا في الجزائر".[4]

اقترح نابليون اعتبار الجزائر أرض فرنسية وجزء لا يتجزأ من فرنسا، ومنذ صدور دستور 1848 مع الاحتفاظ بالمقومات الشخصية الوطنية، وفي هذا الصدد أصدر قرار المجلس السيناتوس كونسيلت يوم 14 جويلية 1865، حدد من خلاله شروط الحصول على الجنسية الفرنسية، وفي الحقيقة هذا القرار الجديد كانت أهدافه خدمة مصالح الفرنسيين والأوروبيين، وكما قوبل بالرفض من طرف المستوطنين الذين كانت غايتهم تحويل الجزائر إلى إقطاعية برجوازية يكون فيها الأهالي عبيداً لهم، وهكذا انتقدت سياسة نابليون بشدة من طرف أوروبيو الجزائر بالإجماع، واعتبروا الأهالي الجزائريين ليسوا أهلاً لهذه الإصلاحات. [5]

---

[1] بوعزة بوضرساية، **الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م**، مرجع سابق، ص 228.

[2] بوعزيز، مرجع سابق، ص 23.

[3] **ماكمهون:** ماريشال وثالث رئيس للجمهورية الفرنسية، شارك في حملة الجزائر 1830م، عين عضواً في مجلس الشيوخ وحاكماً عاماً على الجزائر 1864م، وأصدر القرار المشيخي 1865– 1867م، (أنظر: ابن داهة، مرجع سابق، ص 501).

[4] عيسى يزيز، **السياسة الفرنسية اتجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830– 1914**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، 2008– 2009، ص 24.

[5] بوعزيز، المرجع السابق، ص 24.

وتضمن هذا القرار المادة الأولى التي نصت أنّ المسلم الأهلي فرنسي يواصل الخضوع إلى القانون الإسلامي، وله الحق في خدمة الجيش البر والبحري وتقلد مناصب وظيفية في مدينة الجزائر، وبناءً على طلبه بإمكانه أن يقبل في التمتع بحقوق المواطنة الفرنسية.[1]

كما يكون المواطن الأهلي خاضعاً للقوانين الفرنسية، واعترف القرار بصلاحية القانون الإسلامي بشرط بعد التحفظات في مجال العدالة، ومن بين شروط الحصول على المواطنة الفرنسية وقواعدها وبإمكان الأهلي الذي بلغ من العمر 21 سنة طلب الخضوع للقوانين المدنية والسياسية بنفس الشروط والتعليمات التي فرضت على الأهالي اليهود، وكان رد فعل الرأي العام الجزائري سلباً باعتبار أنّ كل من يتخلى عن قانون الأحوال الشخصية يعتبر مرتداً عن الدين الإسلامي، وأنّهم سيتعرضون لتجنيس جماعي من طرف السلطات الاستعمارية.[2]

[1] قداش، المرجع السابق، ص 184.

[2] أحمد توفيق مدني، **هذه هي الجزائر**، كتاب الجزائر، دار البصائر للنشر والتوزيع، 2009، الجزائر، ص 727.

المطلب الثالث: قانون كريميو 24 أكتوبر 1870:

نتج عن الإضرابات التي قام بها أوروبيو الجزائر استجابة الحكومة الفرنسية، فأقامت بواسطة مراسم 24 أكتوبر والنظام المدني، غير أنّها لم تكن كافية أمام مطالب الأوروبيين الذين كانوا يرغبون بإدماج كامل في فرنسا بواسطة إلغاء الحكومة نفسها، مما جعل ممثليهم يضغطون على الحكومة الفرنسية عن طريق تقديم مطالبهم إلى أدولف كريميو[1] ممّا جعل الحكومة تجد حلا سريعا لهم.[2]

أصدر أدولف كريميو مرسوم يوم 24 أكتوبر 1870، وذلك بموجب التجنيس الجماعي لليهود الأهالي، وكانت حكومته تؤيد مرسوم التجنيس الجماعي لليهود مع ترك الحق خلال مدة سنة لكل متجنس أن يتغير قراراه إمّا بالقبول أو التراجع. [3]

كما نص القانون على تغيير الوضع السياسي، فاليهود استغربوا أنفسهم من هذا القانون لأنّهم لم يطلبوا التجنيس الجماعي، أمّا مرسوم كريميو لم يترك لهم القرار إذا كان يطمح لتحرير الجماعات اليهودية في المشرق عن طريق استغلاله للصحافة الليبرالية لكسب الرأي العام، كولون الجزائر كانوا يعتبرون يهود الجزائر أنديجان فبموجب هذا القرار صاروا متساويين معهم في الحقوق والواجبات.[4]

استغل كريميو منصبه ليدمج اليهود في سكان فرنسا سياسياً وتشريعياً وإدارياً، بحيث بلغت القرارات من خلال هذا المرسوم حوالي 58 قراراً، 30 قراراً يخص الجزائر ومعظم هذه القرارات جامدة لم تنفذ على أرض الواقع، ممّا ولد موجة من الغضب بواسطة ردود الأفعال، فالمسلمين البعض منهم

---

[1] **أدولف كريميو**: اليهودي أدولف إسحاق، ولد بمدينة تيم 1806، أضاف عليه أبوه اسماً ثانياً بعد أدولف، كان ذكياً نبيهاً، زاول دراسات متميزة في الحقوق ومارس مهنة المحاماة وعمره 21 عاماً، اشتغل في سلك المحاماة ليشتغل بالدفاع عن يهود المدينة (أنظر بلاح، المرجع السابق، ص 232).

[2] صالح عباد، **المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870 – 1900**، ديوان المطبوعات الجامعية، ابن عكنون الجزائر، 1984م، ص 41.

[3] شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصرة، الغزو وبداية الإستعمار 1827 – 1871**، مجلد 1، ط1، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، 2008، ص 782.

[4] أبو قاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، 1860 – 1900م، ج1، 2009، دار الرائد، الجزائر، ص 240.

عارض القرار والبعض الآخر لم يبال به، أمّا بالنسبة لزعماء المكاتب العربية كان القرار بمثابة فرصة ذهبية من أجل التأثير على القادة المسلمين لاستمالتهم إلى بنياهم.[1]

كما وجد القرار معارضة شديدة من طرف دبوزي الذين كان مناهضاً للمرسوم، وكذلك دوغيدون بعد تأكده من إجماع الرأي العام الأوروبي واقتراح بإلغاء هذا المرسوم، وأخذت حكومة تير على عاتقها بإلغاء فوافقت عليه اللجنة وبقيت المسألة على حالها إلى غاية صدور قانون بيروتون في 7 أكتوبر 1940م والذي ألغى مرسوم كريميو.[2]

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج1، المرجع السابق، ص 240.

[2] شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص 784.

المطلب الرابع: قانون الأهالي 1871م:

بمجرد دخول الفرنسيين إلى الجزائر أصدرت فرنسا جملة من القوانين الزجرية تهدف إلى سياسة التمييز العنصري والسيطرة على الشعب الجزائري، ولعل من أهمها وأبرزها قانون الأنديجينا[1] سنة 1871م، وتمت إضافة بنود أخرى إلى القانون فيما بعد، إذ يعتبر القانون الفرنسي في الجزائر الذي دام أكثر من 50 سنة، إذ لم ينتظر دوغايدون موافقة الحكومة والبرلمان بل قرّر الحكم بالقرارات الشخصية وسمي مشروعه بالقانون الأهلي الجزائري.[2]

تضمن قانون الأهالي مجموعة من المخالفات منها عدم الإساءة لفظاً لحكومة فرنسا، وكذا عدم تنفيذ الأوامر التي تصدر لتعيين الملكية أو حفظها، بالإضافة إلى عدم احترام القرار الإداري في تقييم الأرض المشعة للفلاحة والتأخر في دفع الضرائب أو الغرائم وكل مال من أموال الدولة، وكذا عدم وجود رخصة السلاح في ظرف 15 يوم، فتح محل ديني أو بناء مدرسة للتعلم دون إذن من طرف الإدارة الفرنسية وعدم الانقياد للقوانين الفرنسية أينما كان نوعها. [3]

بدأ قانون الأهالي بـ 27 مخالفة وفي عام 1871- 1881م أضيفت إليه مواد أخرى منها عدم التسجيل في الحالة المدنية، وفي 1877 أضيف إليه مواد أخرى تتعلق بالأراضي وتمليكها وهكذا ارتبط قانون الانديجينا بالاستيلاء على الأرض.[4]

---

[1] **الأنديجينا:** مجموعة نصوص وإجراءات استثنائية بيّنها موظفون ومسئولون فرنسيين ضد الجزائريين، ابتداءً من عقد التسعينات والذين من أعداء الجزائريين، (أنظر سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، المرجع السابق، ص 453).

[2] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج1، المرجع السابق، ص 453.

[3] محمد العربي ولد خليفة، **الإحتلال الإستيطاني للجزائر**، مقاربة للتاريخ الإجتماعي والثقافي، ط3، دار المحفوظة للمنشورات، تالة الأبيار، الجزائر، 2010، ص 409.

[4] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج1، المرجع السابق، ص 454.

وفي عهد الرئيس جول فيري[1] 28 جوان 1881م تمّ تدعيمه، إذ يعتبر عنصريا جعل الجزائريين محرومين من أبسط حقوقهم، فبموجبه أصدرت عقوبات زجرية صارمة على الجزائريين بما فيها مصادرة ممتلكاتهم دون محاكم.[2]

وفي سنة 1881م خفضت المخالفات إلى 21 مخالفة واستكملت بشكل نهائي في ديسمبر 1897م.

واستمرت الإدارة الإستعمارية في تطويرها وتجديدها حسب الظروف والأحوال حتى تمّ إلغاؤها نظرياً عام 1930م، ولكن استمر العمل بها حتى قيام ثورة نوفمبر 1954م.[3]

[1] **جول فيري:** جون فرنسوا كامبل فيري، ولد في ساندي بفرنسا من عائلة بوجوازية، درس في ثانوية الألزاس، أصبح محامياً 1854، عالم في الشؤون التجارية، رئيس بلدية في 1870، (أنظر شارل أندري فافروبد، الثورة الجزائرية، ترجمة تابوية عبد الرحمن والسالم محمد، د.ط، منشورات دحلب، الجزائر، 2016، ص 39).

[2] عمار عمورة، **الجزائر في تاريخ الجزائر**، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، 2002، ص 129.

[3] يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الإستعماري**، المرجع السابق، ص 38.

المطلب الخامس: قانون وارني 26 جويلية 1873م:

تواصلت السياسة الفرنسية لخدمة استيطان الأوروبي عامة والفرنسي خاصة، ولمزيد من الإحتياط العقاري بهدف الاحتلال الفعلي لأقاليم واسعة وتشكيل حاجز حقيقي يمنع عودة الأراضي إلى الأهالي ومالكيها القدامى، ولتحقيق هذه الغايات ولد قانون وارني[1] 1873، أخذ اسمه من اسم صاحبه وارني، وسمي أيضاً بقانون المعمرين لأنّه أطلق العنان لتحقيق أهدافهم وإشباع نهبهم من أراضي الجزائريين، كما تضمن بالأساس فرنسة الأملاك الجزائرية والإخضاع الكلي والنهائي للقوانين الفرنسية كل الأملاك المسيرة سابقاً عن طريق القانون الإسلامي.[2]

وكانت مبادئه الأولى تنص على تأسيس الملكية العقارية في الجزائر والمحافظة على العقار والتحول التعاقدي للعقار مهما كان الملك، فإنّه يخضع ويسير للقانون الفرنسي، وكانت المادة الثالثة منه تضع الملكية العقارية لأفراد القبيلة، إلاّ في حدود المساحات المشتغلة فعلياً والمساحة العامة تبقى ملكاً لدوار أو البلدية أو الدولة دون مالك، وهذا بهدف تقليص ملكية الأهالي وتمكين المستوطنين من شراء أراضي موثقة إن وجدت، أو الاستفادة من أملاك شاغرة. [3]

كما نص قانون وارني 1873م على مراقبة الأملاك العقارية بهدف القضاء على القوانين الإسلامية وأشكال التعاون بين أفراد القبيلة وتقاليدها المتعارضة مع القوانين الفرنسية، وما هو إلاّ وسيلة دعم للاستيطان. [4]

---

[1] **وارني** 1863 – 1868م: من المدافعين بقوة عن مصالح الكولون، عارض بشدة مشروع الملكية العامة، انتخب نائباً عن الجزائر العاصمة في أوت 1871م، كان عضواً استيطاني في اللجنة المكلفة بمصادرة أراضي الفلاحين وعضواً في لجنة الملكية العقارية، أصدر قانون وارني، (أنظر ابن داهة، ج2، المرجع السابق، ص 288).

[2] يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الإستعماري**، المرجع السابق، ص 74.

[3] بوعزة بوضرساية، **الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م**، مرجع سابق، ص 58.

[4] يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، المرجع السابق، ص 74.

ومن أهداف هذا القانون الظاهرية إنهاء وضعية اللاعدالة في توزيع الأرض بين الأهالي والمهاجرين، وكذلك توفير أراضي لخدمة الاستيطان وبالإضافة إلى أنّه لن يستهدف ما يسمى بالملكية الجماعية، ولكنّه كان يستهدف أوضاع الشياع. [1]

لاحظ الحاكم العام Chanzuy في جلسة المجلس الأعلى المنعقد في ديسمبر 1873م أنّ المشروع قد استحوذ في جانبه النظري على الشق الأسهل من المهمة شاركاً متاعب تطبيق وهي أكبر بكثير من التي عرفها ميلاد القانون، ومنذ سنة 1870م تمّ الشروع في تنفيذ القانون حيث أشار في تقرير خاص أنّ دائرة سيدي بلعباس وحدها قد شهدت 82 تنازلاً للبيع للأروبيون فور تسليم العقود الفردية.[2]

إنّ قانون وارني لم يطبق لأسباب عديدة منها تناقض[3] القانون مع الأعراف الدينية للمسلمين، وكذا الرسوم المرتبة عن تطبيقه، وتمّ إلغاؤه في 22 أفريل 1889م. [4]

[1] شارل أندري آجيرون، المرجع السابق، ص 149.

[2] نفسه ص 160.

[3] بوضرساية، المرجع السابق، ص 59.

[4] نفسه ص 59.

المبحث الثالث: انعكاسات القوانين التعسفية على الوضع الداخلي للمجتمع الجزائري

كانت انعكاسات هذه القوانين سلبية على علماء الجزائر ومثقفيها ممّا أحدث هجرة كبيرة نحو الدول العربية، وتمت إبادة المجتمع الجزائري من طرف الاستعمار الفرنسي من خلال القوانين الجائرة التي أنشأها الاستعمار الفرنسي للقضاء على مقومات الهوية الجزائرية العربية الإسلامية، حتى يعم الجهل والأمية وتفكيك النظام القبلي، لما لها من تأثيرات خطيرة على القبلي، كما عبّر عنها كاتب فرنسي بصدق "لقد ساهمت سياستها الثابتة في تفكيك القبلية، لقد نزعنا منها روح القرابة والتضامن التي كانت موجودة في كل أفرادها، الأغنياء منهم والفقراء". لقد وجدت القبائل الجزائرية من الناحية الكمية والنوعية في حالة فوضى عارمة، وكان البعض منهم قد استسلم للغزاة الفرنسيين.[1]

وكانت لسياسة فرنسا التعاونية والاجتماعية انعكاسات سلبية على الوضع الداخلي للمجتمع الجزائري، حيث أدت إلى نتائج رهيبة، حيث تدهور واقع ومكانة اللغة وعمّ الجهل والفساد، وفسدت أخلاق البعض، وعمّ الفقر والجوع بسبب نزع ملكياتهم وقوانين مصادرة الأراضي، وسادت في المقابل لغة المستعمر وثقافته. [2]

وترتب على هذه المراسيم جملة من العواقب تمثلت في ازدياد عدد الفرنسيين في الجزائر واستحكام قضية الإدارة الاستعمارية على الجزائر، وأيضاً ارتقاء الأوضاع العامة للجهود وزيادة نفوذهم. [3]

---

[1] بوضرساية، المرجع السابق، ص 230.

[2] يزير، المرجع السابق، ص 74.

[3] رابح لونسي، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، دار المعرفة، باب الواد، الجزائر، ص 87.

خلاصة الفصل

وما يمكن استخلاصه من كل ما دكر هو ان التشريعات التعسفية الفرنسية التي أصدرتها السلطات الفرنسية بخصوص الجزائريين على البطش والعنف وسفك الدماء ،ولكنها في ظاهرها تخفي دلك. حيث نصت مجموعة من القوانين على خدمة مصالح الإدارة الاستعمارية ، منها قانون 22 افريل 1863 الدي نص بموجبه المحافظة على أملاك الجزائريين مقابل تمتع الجزائريين بحقوق شرعية وكدلك نجد قانون كريميو في 24 أكتوبر 1870 ودلك بموجب التجنيس الجماعي لليهود الأهالي ، بالإضافة الى قانون وارني في 26 جويلية 1873 تم بموجبه مصادرة عدد كبير من الأراضي الزراعية بعد فشل مقاومة المقراني وهزيمة فرنسا امام المانيا في حرب السبعينات ومنحها لمهاجري الالزاس واللورين . يهدف أساسا الى تحويل الملكية الجماعية الى فردية لتمكين كل الفرنسيين على الممتلكات العقارية. الا ان جميع هده القوانين تخدم مصالحها الشخصية ،حيث كان لانعكاس هده القوانين اثارا سلبية على الوضع الداخلي للمجتمع الجزائري للقضاء على مقومات الهوية الجزائرية الإسلامية حتى يعم الجهل والامية .

خاتمة

خاتمة:

نستنتج في الأخير من هذه الدراسة التي تناولت أخطر الجرائم الفرنسية ألا وهي جريمة الإبادة الجماعية، والتشريعات التعسفية الفرنسية التي طبقتها الإدارة الاستعمارية على الشعب الجزائري، ممّا جعلته يعاني سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً ومن هنا يمكننا أن نستخلص النتائج التالية:

- أدت الحملة الفرنسية للجزائر عام 1830 ميلادي إلى العمل على طمس السيادة الوطنية على مختلف الأصعدة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، كما قام جيش الاحتلال الفرنسي بسلب ونهب ثروات وخيارات الجزائر.
- لقد اتسمت الجرائم الفرنسية في الجزائر بالانتشار والشمولية، فإذا كانت العاصمة مسرحاً لحوادث الاحتلال الأولى وما رافقها من اعتداء ونهب، فإنّها لم تكن إلاّ بداية لسلسلة من الجرائم عانى منها الجزائريون في كامل ربوع البلاد.
- من جهة أخرى، تميزت الأعمال الإجرامية بالهمجية، والتي اتضحت جلياً من خلال استخدام طرق شتى في عمليه الإبادة، من تقتيل وتمثيل وتنكيل لم تستثني أحداً، أطفالاً، شيوخاً، نساءً، ولم يسلم من ذلك حتى الأموات في قبورهم.
- أنّ الإبادة الجماعية جزء من أنواع الجرائم الفرنسية المرتكبة ضد الشعب الجزائري ولم تقتصر هذه الإبادة على الجانب البشري فقط، بل تعدى ذلك إلى الجانب الاقتصادي.
- من خلال تتبعنا لحيثيات الجرائم الفرنسية تبيّن لنا أنّها لم تكن في مكان واحد، بل تعدت إلى كامل ربوع الوطن، كإبادة سكان البليدة بقيادة الجنرال كلوزيل الذي دخلها هو وجيشه في 18 نوفمبر 1830، فاحتل مسجدها وحوله إلى مستشفى عسكري، وطارد السكان حيثما كانوا، واستشهد حوالي 800 شهيد وكان ذلك يوم 25 نوفمبر 1830.

- لم يكد الاحتلال الفرنسي يستقر في الجزائر حتى ارتكب جنوده وضباطه تحت قياده الجنرال دورفيغو عمليات إبادة وحشية في حق الشعب الجزائري، كإبادة قبيلة العوفية، التي تمّ فيها قطع رؤوس الجزائريين وقتل النساء والأطفال الرضع، وقتل حوالي أكثر من 4700 شخصا من بينهم رحالتين ألمانيتين وبث الفزع والخوف في باقي القبائل وترهيبها حتى لا تنخرط في المقاومة الشعبية.
- تعرض سكان قبيلة أولاد الرياح من طرف الجنرال بيليسي سنة 1845 إلى القتل والنهب لمختلف المحاصيل والماشية، ممّا لجأوا إلى الكهوف خوفاً واختفاءً من الجيش الفرنسي، الذي اتبع طريقة الخلق بالدخان، في حين رفض الجزائريون الاستسلام، وأضرمت النيران بمداخل الغار وترك السكان يختنقون، حيث استشهد حوالي 1000 شهيد.
- لم تتوقف عمليات الإبادة التي لحقت الجزائريين فيما ذكرنا سابقاً من مذابح جماعية وتقتيل، حيث لجأ الدوق دومال إلى إبادة عاصمة الأمير عبد القادر الزمالة سنة 1843 التي تحتوي 20,000 بين رجال ونساء وأطفال وحيواناتهم، حيث قتل الآلاف منهم 300 من العرب، وأسر 3601 من سكان الزمالة، والاستيلاء على آلاف الحيوانات وأموال جسيمة.
- ولم تتوقف الجريمة عند هذا الحد فلقد عمد الجنرال هيربون إلى جريمة وحشية في حق سكان واحة الزعاطشة سنة 1849، فقام بحصار الواحة وقطع المئات من أشجار النخيل، واستشهاد 800 شهيد وشنق 1500 شخص، فبالإضافة إلى قطع رأس الشيخ بوزيان وابنه الحاج موسى الدرقاوي.
- استمرت جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، واستمرت قوات الاحتلال الفرنسية ترتكب أفضع الجرائم بحق الشعب الجزائري كان أشهرها ما حدث يوم الثامن ماي 1945 الذي راح ضحيتها 45,000 شهيداً أو أكثر من ذلك، وقد عمدت الحكومة الفرنسية استعمال القوة والعنف لتحطيم الشعب الجزائري.

- لقد تسببت تلك الجرائم في انخفاض عدد الجزائريين من ثلاثة ملايين سنة 1830 ميلادي إلى مليونين سنة 1872، أي بمعدل سقوط 20,000 ضحية كل سنة.
- إنّ حملات الإبادة التي كانت تشنّها الجيوش الفرنسية على السكان العزّل والقبائل النائمة، تفنّد ادعاءات بعض الفرنسيين القائلة بأنّ الأعمال الإجرامية كانت كرد فعل فرنسي على مقاومة الجزائريين للاحتلال، تلك المقاومة التي تعتبر حقاً شرعياً لشعب اعتدي على أرضه وانتهك عرضه، وسلبت ممتلكاته، فهل كان ينتظر الفرنسيون أن يستقبلوا بالحفاوة والترحيب؟
- سعت الإدارة الفرنسية إلى سن مجموعة من القوانين العقابية الاستثنائية وفرضها على الجزائريين، وقد جمعت ذلك فيما اصطلح عليه بقانون الأهالي، حيث تمّ تلقين العقوبات الردعية وفرضها على الجزائريين.
- واصل الفرنسيون جرائمهم في المجال الاقتصادي، فلم تمض بضع سنوات على صدور قانون 1851 حتى صدر قانون 22 أفريل 1863، الذي بموجبه تم تحويل الملكية الجماعية لأراضي القبائل إلى ملكية فردية.
- كان هدف الفرنسيين هو القضاء على الجنسية الجزائرية والعمل على محوها، فجاء قانون 14 جويلية 1865 ليحاول تفكيك المجتمع الجزائري أكثر، عن طريق محاربة مقومات وأسس المجتمع الجزائري، إذاً نصّ هذا القانون على أنّ الجزائريين رعايا فرنسيون ولكن ليس لهم حقوق المواطنة الفرنسية.
- بالإضافة إلى قانون كريميو يوم 24 أكتوبر 1870م، الذي منح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر بصورة جماعية، وكانت حكومته تؤيد مرسوم التجنيس الجماعي لليهود مع ترك الحق خلال مدة سنة لكل متجنس.
- أنّ اغلب الجزائريين رفضوا القوانين الاستثنائية واعتبروها جريمة في حق هويتهم الاجتماعية والثقافية، وتعد هذه الجرائم البشعة التي سجلتها في التاريخ ضد الغزاة

الفرنسيين سوف تبقى صفحة سوداء في تاريخ المجتمعات الأوروبية وخاصة المجتمع الفرنسي.

وفي النهاية يمكننا القول بأنّ الاستعمار الفرنسي باحتلاله الجزائر وممارسة تلك الأعمال الإجرامية في حق أهلها، اعتبر السباق في فتح باب جديد من أبواب الحركة الاستعمارية التي عانت منها الشعوب، وكان الشعب الجزائري أوّل من اكتوى بنارها.

الملاحق

الملحق رقم (1): صورة لجنرالات فرنسا السافحين[1]

[1] سعيد بورنان، مرجع سابق، ص34.

الملحق رقم (2): صورة تبين لحظة الهجوم على الزعاطشة 1849[1]

[1] - فوزي مصمودي، المقاومات الشعبية بمنطقة الزيبان كرونولوجيا الأحداث، الملتقى الوطني الأول حول المقاومات الشعبية بمنطقة الزيبان، منشورات المتحف الجهوي للمجاهد، بسكرة، المنعقد يومي 17-18 فيفري 2014، (د ص).

الملحق رقم (3): صورة لبعض جنرالات فرنسا الذين قاموا حرب الإبادة ضد الشعب الجزائري[1]

[1] - سعيد بورنان، مرجع سابق، ص ص 33-34

الملحق رقم (4): قطع رؤوس الشيخ بوزيان، وابنه، صديقه[1]

[1] - فوزي مصمودي، مرجع سابق، ص39

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. المصادر:

1) أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، مذكرات، تر: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 1981.

2) جمال الدين أبي الفضل بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، ضبط نصه: خالد رشيد القاضي، ج1، دار الأبحاث، الجزائر، 2008.

3) حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، منشورات (ANEP)، الجزائر، 2006.

4) سيمون بفايفر، مذكرات جزائرية عشية الإحتلال، تر: أبو العيد دودو، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

5) شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1974.

6) شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر، الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871، تر: عياش سليمان، مج1، شركة دار الأمة، ط1، الجزائر، 2008.

7) فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر حايل، دار القصبة للنشر والتوزيع، (د.ط)، الجزائر، 2005.

8) محمد بن عبد القادر، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر، تحقيق: ممدوح حقي، ط2، دار اليقظة العربية، بيروت، 1964.

9) المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، كتاب الجزائر، دار البصائر للنشر والتوزيع، 2009، الجزائر.

2. المراجع:

1. إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني، 1850 – 1919 (دراسة حول المجتمع الجزائري– الثقافة والهوية الوطنية)، منشورات دار الأديب، وهران.
2. أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
3. أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، (د.ط)، الجزائر، 1986.
4. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1900، ج1، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1992.
5. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1970.
6. أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، 1860 – 1900م، ج1، 2009، دار الرائد، الجزائر.
7. أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية للنشر والتوزيع والطبع، (د.ط)، القاهرة، 1956.
8. أحميد عميراوي وآخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844– 1916، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
9. بركات أنسية، محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، منشورات متحف المجاهد، 1995.
10. بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 – 1989، ج1، د.ط، دار المعرفة، الجزائر.

11. بشير بلاح، موجز تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830- 1989)، دار المعرفة للنشر والتوزيع، (د.ط)، الجزائر، 2000.

12. بشير كاشه الفرحي، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 – 1962، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، رويبة، الجزائر.

13. بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، منشورات المركز الوطني للدراسات والأبحاث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، 2007، ص 123.

14. بوعلام نجادي، الجلادون 1830 – 1962، تر: محمد المعراجي، منشورات (ANEP)، (د.ط)، (د.ب.ط)، 2007.

15. جمال قنان، دراسات في المقاومة والاستعمار، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

16. حميدة عميراوي، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث/ ط1، دار الهدى، 2004.

17. خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر **(1830 – 1871)**، مطلعة دحلب، الجزائر، 1971.

18. دنيا بوسالم، دور البرلمان الجزائري في تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر بين الجريمة المكتملة والمسألة المأجلة، جامعة بسكرة: المنعقد يومي 16-17 نوفمبر 2011.

19. رابح لونسي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، دار المعرفة، باب الواد، الجزائر.

20. رابح لونيسي وبشير بلاح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر (1830 – 1989)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

21. سعدي بزيان، جرائم فرنسا في الجزائر، (د.ط)، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

22. شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر، الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871، تر: عياش سليمان، مج1، شركة دار الأمة، ط1، الجزائر، 2008.

23. شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة، الغزو وبداية الإستعمار 1827 – 1871، مجلد 1، ط1، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، 2008.

24. صالح بن النبيلي فركوس، **تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة (1830 – 1962)**، دار العلوم للنشر والتوزيع، د.ط، الجزائر، 2012، ص 9.

25. صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830- 1930)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

26. صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870 – 1900، ديوان المطبوعات الجامعية، ابن عكنون الجزائر، 1984م.

27. صالح عوض، **معركة الإسلام والصليبية في الجزائر**، الزيتونة للإعلام والنشر، الجزائر، 1989،

28. صالح فركوس، الحاج أحمد باي قسنطينة (1826 . 1850)، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، الجزائر، 1993.

29. عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، دار الثقافة، (د.ط)، بيروت، 1983.

30. عبد الرشيد زروقة، جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر (1913-1940)، دار الشهاب للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 1999.

31. عبد اللطيف بن أشنهو، تكوّن التخلف في الجزائر، مراجعة عبد السلام شحادة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

32. عبد الوهاب حومد، الإجرام الدولي، مطبوعات جامعة الكويت، (د.ط)، الكويت، 1978.

33. العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، دار المعرفة، (د.ط)، الجزائر، 2006.

34. عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1997.

35. عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، الجزائر خاصة ما قبل التاريخ إلى 1962، ج2، دار المعرفة للنشر والتوزيع، (د.ط)، (د.ب.ط)، 2009.

36. عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2002.

37. عمار قليل، ملحمة الجزائر، ج1، ط1، الجزائر، دار البعث،1991.

38. عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830 – 1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، الجزائر، د.س.ط.

39. عمر سعد الله، القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، (د.ط)، الجزائر، 2007.

40. عيناد رضوان ثابت، 8 ماي 1945، الإبادة الجماعية. تر: إلهام سعيد محمد، ط1، بيروت، دار العربي، 2005.

41. قيس محمد الرعود، جريمة الإبادة الجماعية في القانون الدولي، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2010.

42. كمال بن صحراوي، معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن 19، شخصيات–أماكن– أحداث– معارك، منشورات ألفا للوثائق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2020.

43. محفوظ قداش، جزائر الجزائريون تاريخ الجزائر 1830 – 1954، تر: محمد النعراجي، منشورات (ANEP)، 2008.

44. محمد الصالح الصديق، الجزائر بلد التحدي والصمود، موقع للنشر (ENAG)، د.ط، الجزائر، 2009.

45. محمد الطيب العلوي، مظاهر النقاومة الجزائرية 1830 – 1954، منشورات وزارة المجاهدين، الأبيار، الجزائر.

46. محمد العربي ولد خليفة، الإحتلال الإستيطاني للجزائر، مقاربة للتاريخ الإجتماعي والثقافي، ط3، دار المحفوظة للمنشورات، تالة الأبيار، الجزائر، 2010.

47. محمد بن إسماعيلي، مشايخ خالدون وعلماء عالمون، (د.د.ط)، ط4، (منقحة ومزيدة)، (د.ب.ن)، 2001.

48. محمد عيساوي ونبيل شريخي، **الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830 . 1871)**، مؤسسة شطيب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 11.

49. مسعود كواتي، تاريخ الجزائر المعاصر وقائع ورؤى، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، الجزائر، 2011.

50. مصطفى الأشرف، الجزائر المجتمع والأمة، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر والتوزيع، (د.ط)، الجزائر، 2008.

51. مهساس أحمد، الحركة الثورية في الجزائر 1944 – 1954، الجزائر، دار المعرفة، 2007.

52. ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية، 2008.

53. يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، (د.ط)، 2007.

54. يحيى بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى للنشر والتوزيع، (د.ط)، الجزائر، 2004.

3. المجلات والدوريات:

1. 67)عبد الجليل التميمي، التفكير الديني والتبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن التاسع عشر، المجلة التاريخية المغربية، مركز البحوث الاجتماعية والاقتصادية بتونس وولاية القيروان، ط1، تونس، ع1، جانفي 1974.

2. 68) بحوث ودراسات، جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1830 – 1900، مجلة أول نوفمبر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، رويبة، الجزائر، ع 155، 1997.

3. 69)زياد ربيع، جرائم الإبادة الجماعية، مجلة الدراسات الدولية، العدد التاسع والخمسون، كلية الحقوق، جامعة جرش.

4. سعاد الحداد وسامية خامس، من جرائم الإستعمار الفرنسي في الجزائر، مجلة المصادر، العدد 5، 2001.

5. فهد عباس سليمان، جرائم الإبادة الجماعية في سياسات فرنسا الاستعمارية حيال الشعب الجزائري 1945 – 1962، مجلة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد 12، العدد 3، 2017.

6. ماليكة عالم، القانون والعدالة في الجزائر المحتلة 1830–1962، مجلة الرواق، مجلد 05، جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، جوان، 2021.

7. محمد الصغير سويسي، ثورة الزعاطشة دوافع وأسباب الفشل، المجلة الخلدونية، الجمعية الخلدونية للدراسات والأبحاث التاريخية لولاية بسكرة، الجزائر، ع3، ديسمبر، 2004.

8. محمد بن شوش، الغزو الفكري للجزائر (1830-1870)، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ع8، 2008، (د.ط).

9. مصطفى عبيد ومحمد يعيش، الحملة على الأغواط، نوفمبر 1852 من خلال رسالة الجنرال يوسف إلى الجنرال بيليسي، المجلة التاريخية الجزائرية العدد 01، أفريل 2017.

10. المهدي البوعبدلي، الاحتلال الفرنسي للجزائر ومقاومة الشعب، مجلة الأصالة، وزارة التعليم الأصلي، ع8 ماي، جوان 1972.

11. يحيى بوعزيز، المقاومة في جبال الونشريس وحوض الشلف وجبال الظهرة ضد الاستعمار الفرنسي 1840 – 1864، مجلة الأصالة، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، ع 79، 12 أوت 1980

4. الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. بن يوسف تلمساني، **التوسع الفرنسي في الجزائر 1830 – 1870، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر**، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2004- 2005.

2. بوعزة بوضرساية، **المسألة البربرية في السياسة الاستعمارية الفرنسية 1830 – 1930**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في التاريخ، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ والآثار، السنة الجامعية 2004 – 2005.

3. عباس كحول، دور الزاوية الرحمانية في مقاومة الاحتلال الفرنسي بالزاب الشرقي 1849-1859، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، تخصص المقاومة

الوطنية والثورة التحريرية، جامعة الجزائر (2)، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، السنة الجامعية، (2010- 2011).

4. عيسى يزيز، السياسة الفرنسية اتجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830- 1914، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، 2008- 2009.

5. كمال خليلي، المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر- التأسيس والتطور (1850-1951)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغربي الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، السنة الجامعية (2007-2008).

6. محمد.ع، جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، مؤرخون يستعرضون نموذجي قبيلة العوفية وأولاد رياح، بتاريخ 2011/02/13، تمت الزيارة يوم الجمعة 2023/04/10، H11:32:11، متاح على الرابط: www/enamahar.online.com

7. المهدي البوعبدلي، آثار التبشير في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي وبعده، الملتقى السابع للتعرف على الفكر الإسلامي، منشورات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، مج 3، تيزي وزو، الجزائر، 1973.

5- المواقع الإلكترونية:

المراجع الأجنبية:

1. Mahfoud Kadddache, Algérie des Algériens de la préhistoire, a 1954, EDIF, 2000, Alger, 2009.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

شكر وعرفان

إهداء

قائمة المختصرات

مقدمة

الفصل الأوّل: الحملة الفرنسية على الجزائر 1830م

تمهيد:..... 07

المبحث الأوّل: أسباب الحملة الفرنسية على الجزائر 08

المطلب الأوّل: الأسباب السياسية 08

المطلب الثاني: الأسباب العسكرية 09

المطلب الثالث: الأسباب الإقتصادية 09

المطلب الرابع: الأسباب الدينية 10

المبحث الثاني: سير الحملة الفرنسية على الجزائر.....12

المبحث الثالث: نتائج الحملة الفرنسية على الجزائر 15

المطلب الأوّل: النتائج السياسية 15

المطلب الثاني: النتائج الاقتصادية 16

المطلب الثالث: النتائج الاجتماعية والبشرية 17

المطلب الرابع: النتائج الدينية و الثقافية 19

خلاصةالفصل:..... 21

الفصل الثاني: الإبادة الجماعية الفرنسية في الجزائر 1830 – 1945م

تمهيد:..... 23

المبحث الأول: مفهوم الإبادة الجماعية 24

المبحث الثاني: أشكال الإبادة الجماعية في الشمال الجزائري..... 26

المطلب الأوّل: إبادة سكان منطقة البليدة 1830.....26

المطلب الثاني: إبادة سكان قبيلة العوفية 1832.....30

المطلب الثالث: إبادة عاصمة الأمير عبد القادر (الزمالة) 1843 35

المطلب الرابع: إبادة قبيلة بني صبيح 1844.....38

المطلب الخامس: إبادة سكان أولاد رياح 1845.....39

المبحث الثالث: أمثلة على الإبادة الجماعية الفرنسية في حق الجزائريين في الجنوب الجزائري 42

المطلب الأول: إبادة سكان منطقة الزعاطشة 1849.....42

المطلب الثاني: إبادة الأغواط 1852 47

المطلب الثالث: مجازر 8 ماي 1945.....49

خلاصة الفصل:..... 52

الفصل الثالث: التشريعات التعسفية الفرنسية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري

تمهيد:..... 54

المبحث الأول: تعريف التشريعات التعسفية..... 54

مفهوم التعسف: 54

مفهوم التشريعات التعسفية: 54

المبحث الثاني: نماذج عن التشريعات الفرنسية خلال النصف الثاني من القرن 20م 56

المطلب 1:قانون 22 أفريل 1863: 56

المطلب 2:قرار مجلس الشيوخ: قانون 14 جويلية 1865.....58

المطلب 3:قانون كريميو 24 أكتوبر 1870: 60

المطلب 4:قانون الأهالي 1871م:.....62

المطلب 5:قانون وارني 26 جويلية 1873م: 64

المبحث الثالث: انعكاسات القوانين التعسفية على الوضع الداخلي للمجتمع الجزائري 66

خلاصة الفصل..... 67

خاتمة:.....69

قائمة المصادر والمراجع

الملاحق

فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
إبراهيم آغا	13-12
الأمير عبد القادر	43-37
الملك شارل العاشر	12
الداي حسين	26-15-12
الدوق دومال	35
الشيخ أحمد بوزيان	45-44-43-42
الدوق دورفيقو	34-33-32-31-30
الجنرال بيرتزين	30-12
الجنرال بيجو	39-38-27-10
الجنرال كلوزيل	28-27-26
الجنرال هيربيون	45
بوتان	12-09
بيليسي	46-40
حمدان بن عثمان خوجة	41-34-29-18
دو بورمون	28-27-26-19-15-13-11
كاميل روسي	40-38-31-28
كليم مون تونير	10
احمد باي	30
احمد بن سالم	47
اوغست جاجير	32
الشريف محمد بن عبد الله	39
ادلوف كريميو	67-60
الجنرال يوسف	35

الكولونيل كانرويار	45
الجنرال راندون	48
بونافون ليجري	32
جول فيري	63
كليرمونت ونير	10
كافينياك	38
سيد علي	31
فرحات ابن سعيد	30
إسماعيل عربان	56
نابليون بونابارت	58-57-56-28
محمد بن شفطة	29
ماكهمون	58
وارني	64
لويس فيليب	43-39-35
يحي اغا	13
ابن فراح	35
الجنرال بوسكارين	47
محمد الخروبي	36
مصالي	49
قدور بن الرويلة	36
سانت ديرمان	44

فهرس الأماكن:

المكان	الصفحة
البليدة	28-26
الجزائر	42-30-29-19-16-11-08
الإسكندرية	26-15
الأغواط	48-47
الزمالة	37-35
الزعاطشة (الزيبان)	46-45-44-43-42
بسكرة	45-44
فرنسا	43-27-20-16
سيدي فرج	12-09
قسنطينة	45-43
سطيف –قالمة	50
متيجة	26
الحراش	30
الاغواط	47
الاوراس	45-43-42
المدية	30
المرسى الكبير	32
إيطاليا	14
خراطة	50
جبال الظهرة	44

عنابة	30
معسكر	35
مستغانم	29
وهران	27
بريكة	45

ملخص الدراسة:

يتناول موضوع الدراسة جرائم الإبادة الجماعية والتشريعات التعسفية التي انتهجتها السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1830 إلى 1945)، إبان احتلالها عام 1830م والذي دام ما يقارب 130 عاماً.

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تطرقنا إليه، فهي تعالج قضية جريمة الإبادة الجماعية الفرنسية في الجزائر التي باتت تدخل ضمن الذاكرة الاستعمارية الجزائرية، إذ نفذت السلطات الفرنسية خططاً إجرامية لإبادة الجزائريين، شملت كل فئات الشعب دون تمييز، وارتكبت مئات المجازر الجماعية واستعانت بعدة قوانين تعسفية تتعارض مع القوانين والأعراف الدولية.

ومن خلال هذا قمنا بطرح التساؤل التالي: **إلى أي مدى اسهمت الإبادات الجماعية والقوانين التعسفية الفرنسية في الجزائر خلال القرن 19في محاولة تثبيت الاحتلال الفرنسي في الجزائر؟**

في البداية وكباقي المذكرات بدأنا بمقدمة وثلاث فصول، أدرجنا فيها مباحث عملنا في الفصل الأوّل على توضيح كيفية دخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر، والأسباب التي أدت إلى الغزو، ومن ثم سير الحملة الفرنسية على البلاد مختتمين الفصل بنتائج تلك الحملة، في الفصل الثاني وضحنا فيه أشكال الإبادات الجماعية وأساليب الجنرالات الفرنسيين لإبادة الجزائريين، أمّا في الفصل الأخير فقد تطرقنا فيه إلى مفهوم التشريعات التعسفية في المبحث الأوّل، بينما تطرقنا في المبحث الثاني إلى نماذج عن القوانين الفرنسية، والبحث الثالث تناولنا فيه انعكاسات القوانين على الوضع الداخلي للمجتمع الجزائري، وأنهيناه بخاتمة وهي عبارة عن إجابات عن التساؤلات المطروحة.

The summary:

The topic doals with crimes of gcmecide and arbitrrary legislation followed bye the french colomial authorites in algeria durimg the période from 1830 to 1945 during its occupation in 1830, whih lasted neurly 130 years .

the importance of the study stems from the importance of the subjet that we touched on ,as it deals with the issue of the frensh génocide in algeria ,which has become part of the algerian colonial memory .as the frensh authorities carried out criminal plans to the people without discrimination and committed hundreds of mass massacres and resorted to sererd arbitrary laws that contrrdict international laws ans normes. what we ask the follective wills and laws contury colonial escpansion in algerie ?

At the beginning ,and like the reste of memorirs which we imiluded the topics of our work in the first charify hour the french colonialism entered algeria and the reasons that led to the invasion and then the course of the french aampaing against the contry. And the methods of the french generals to amihillatate the algerians. as for the good chapter,we dealt with the concept of arbitrary legislation in the fcrst topu . As for the second topic ,we dealt with escamples of frenmch laws on the internal situation of algerian société, and we ended it with a conclusion that are answerd to the questions raised.